



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلاي بونعاما - خميس مليانة-
كلية علوم إقتصادية وعلوم تسيير
القسم: المحاسبة و التدقيق

تحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره
في فعالية التحصيل الضريبي

دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة والتدقيق

تحت إشراف الأستاذة:

* سردون مهدية

إعداد الطالبتان :

* بلقاسم أميرة

* فرحول فضيلة

الموسم الجامعي: 2020/2019

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي هذا العمل المتواضع الى من قال فيهما الرحمن (وبالوالدين إحسانا)
ووصى بهما الحبيب المصطفى وخير الأنام

محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم و الى من قاسموني متعة و مشاق هذا العمل

الى أحلى هدية من الله لي أختي الغالية و بناتها ميرال و جيهان بارك الله فيهما و حفظهم الله

الى إخوتي حفظهم الله وبارك الله فيهم

وجدتي الغالية بارك الله فيها و اطال الله عمرها

الى كل من ساندوني و ساعدوني عائلتي أعمامي و أخوالي اليهمو لأزواجهم و أبنائهم كل واحد
باسمه

و الى من حشرتني بها الحياة اعز صديقتي: فضيلة يا ثمرة صداقة و الى صديقتي جميعا

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي هذا العمل المتواضع الى من قال فيهما الرحمن(وبالوالدين إحسانا)
ووصى بهما الحبيب المصطفى وخير الأنام محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى من قاسموني متعة ومشاق هذا العمل
الى أحلى هدية من الله لي أختي الغالية وأولادها ملاك وعبد القادر وهديل بارك الله
فيهم و حفظهم الله
الى إخوتي حفظهم الله و بارك الله فيه و زوجة اخي حفظها الله
و الى زوجي الغالي بارك الله فيه و امه حفظها الله
الى كل من ساندوني وساعدوني عائلتي أعمامي وأخوالي اليهم ولأزواجهم و
أبنائهم كل واحد باسمه
. و الى من حشرتني بها الحياة اعز صديقاتي: أميرة و الى صديقاتي جميعا و الى
جميع الزملاء دفعة ماستر 2 محاسبة و تدقيق

الشكر والعرفان

بداية أحمد الله سبحانه و تعالى و أشكره الذي هو

وفقنا و أعاننا على إنجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر الى الأستاذة المشرفة علينا سردون على

ما قدمته من إشراف و توجيه و في تشجيعنا طوال إنجاز هذا العمل

كما أتوجه بالشكر الى كل عمال مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى بالأخص

أستاذ رئيس مصلحة تحقيق المعرق عبد القادر نفيسة و أستاذة مفتشة قسم

غرابة امينة

كما أتوجه بالشكر الجزيل الى الأستاذ نوردين زاحوفي

كما أتوجه بالشكر الجزيل الى الأخت الكريمة التي ساعدتنا في العمل اونا صر س

كما أتوجه بالشكر لكل من ساهم براهه او شجعنا و لو بكلمة طيبة لإخراج هذا العمل

شكر

قائمة

المحتويات

الصفحة	المحتوى
	إهداء
	شكر
	ملخص
6	الفهرس
6	فهرس الجداول والأشكال
6	فهرس الملاحق
	قائمة المختصرات
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتحقيق الجبائي والتحصيل الضريبي
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية تحقيق الجبائي المعمق
8	المطلب الأول: مفهوم التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية
9	المطلب الثاني: مراحل التحقيق الجبائي المعمق
18	المبحث الثاني: ماهية جباية المؤسسة و التحصيل الضريبي

18	المطلب الأول: عموميات حول الجباية
19	المطلب الثاني : تعريف التحصيل الضريبي
19	المطلب الثالث: طرق التحصيل الضريبي
21	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
21	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
23	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
23	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
	الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)
27	تمهيد
28	المبحث الاول: تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى
28	المطلب الأول : تعريف المديرية و تاريخ نشأتها
29	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب
31	المطلب الثالث : مهام المديرية الولائية للضرائب و مديرياتها الفرعية
37	المطلب الرابع: دراسة حالة لمفتشية الضرائب

42	المبحث الثاني: دراسة حالة خاصة بالتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية
42	المطلب الاول: خطوات واجراءات عملية التحقيق المعمق
43	المطلب الثاني: سير عملية التحقيق من خلال تبليغ الاولي للمكلف
47	المطلب الثالث: رد المكلف بالضريبة
48	المطلب الرابع: نتائج التحقيق النهائي بعد رد المكلف وجلسات التحكيم
50	الخاتمة
55	قائمة المراجع
58	الملاحق

قائمة الجداول

و الأشكال و الملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
-01	طريقة تقييم عناصر مسار الحياة	12
-01	أوجه التشابه والإختلاف	23
-02	نتائج تحليل التصريحات الجبائية المكتتة	43
-02	ميزان الخزينة	45
-02	الحالة الجبائية	47
-02	تقديرات الإدارة الجبائية	48
01		
02		
01		
02		
03		
04		

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب	30

قائمة الملاحق:

الصفحة	الملحق
58	الملحق رقم 01:
59	الملحق رقم 02:
60	الملحق رقم 03:
61	الملحق رقم 04:
62	الملحق رقم 05:
63	الملحق رقم 06:
64	الملحق رقم 07:
65	الملحق رقم 08:
66	الملحق رقم 09:
67	الملحق رقم 10:
68	الملحق رقم 11:
69	الملحق رقم 12:
70	الملحق رقم 13:
71	الملحق رقم 14:
72	الملحق رقم 15:
73	الملحق رقم 16:
74	الملحق رقم 17:

75	الملحق رقم 18:
76	الملحق رقم 19:
77	الملحق رقم 20:
78	الملحق رقم 21:
79	الملحق رقم 22:
80	الملحق رقم 23:
81	الملحق رقم 24:

المخلص

المخلص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في فعالية تحصيل الضريبي، حيث تعتبر الضريبي في العصر الحديث من أهم المصادر الارادات بنسبة للدولة وقيامها بمختلف المشاريع التي تغطي حاجات المجتمع، وفي المقابل يوجد أشخاص مكلفون بدفع الضريبة ويسعون بشتى الطرق لتقليل من المبلغ الذي يقومون بدفعه ما يسمى بالتهرب الضريبي حيث أن معظم الدول تقوم بوضع الرقابة الجبائية كأسلوب للمكافحة والحد من التهرب الضريبي، ومن أهم أدوات الرقابة ووسائلها المستخدمة نجد التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الذي يعنى بالمداخل المصرح بها من قبل المكلف بالضريبة؛

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد حاولنا اسقاط مختلف المفاهيم السابقة على حالة بمديرية الضرائي لولاية عين الدفلى وهذا لاستنتاج مدى فعالية الرقابة الجبائية من خلال الية تحقيق جبائي المعمق في التحصيل الضريبي وتخفيف من التهرب الضريبي، مع تقديم بعض المشاكل و النقائص التي تعاني منها، واعطاء الحلول اللازمة لتفعيلها؛

الكلمات المفتاح: تحصيل الضريبي، التهرب الضريبي، الرقابة الجبائية، التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية، التحقيق المحاسبي.

مقدمة

تمهيد:

تعتبر الضرائب من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدولة في سياستها المالية لتحقيق الاهداف التي ترجوها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو التسوية ، كما أنها تعد رافدا رئيسيا لموازنة الدولة ، لذا لابد من حماية هذا الرافد.

وتتصف الضريبة بالمرونة وقابلية التعديل والمراجعة من قبل المشرع، وعلى هذا الأساس يمكن التحكم في آثارها، وذلك بإعادة النظر في تنظيمها أي في معدلاتها، ووعائها وطريقة تحصيلها. كما أن طبيعة النظام الجبائي الجزائري والتي تعتمد على التصريح يمنح الحرية للمكلفين بتقديم تصريحاتهم الضريبية المكتتبه بشكل يوافق نشاطاتهم ومدخلهم الحقيقية من تلقاء أنفسهم، ثم تقوم الإدارة الجبائية بمراقبة تلك التصريحات لكونها في كثير من الأحيان غير صحيحة وغير صادقة نظرا للأخطاء المرتكبة أثناء إعدادها سواء عن حسن نية أو سوء نية، بهدف التملص من دفع الضريبة وهو ما يسمى بالهرب الضريبي والذي بدوره يؤثر في التحصيل الضريبي.

فالتهرب من دفع الضريبة يعد من أخطر وأبرز المشاكل الضريبية التي تعاني منها معظم الدول والتي تؤثر بصفة سلبية على التحصيل الضريبي، كونه يؤدي إلى الإنقاص من الموارد الخزينة العمومية ويشكل أحد المعوقات الأساسية للوفرة المالية بصفة خاصة والتنمية إقتصادية بصفة عامة، مما يستدعي ضرورة مكافحة هذه الظاهرة والحد منها سواء على مستوى محلي أو دولي.

من هنا يأتي دور الرقابة الجبائية كوسيلة وقائية وردعية في آن واحد بغية تقويم الإعوجاج في التحصيل الضريبة والتخفيف من حدة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، نظرا لما تكتسبه هذه الأخيرة من عمل معاكس لمجرى السياسة الإصلاحية للجباية في النظام الضريبي الجزائري، وضمان توزيع عادل للعبء الضريبي و حماية روح المنافسة النزيهة.

إذ أن للتحقيقات الجبائية دورا في تمكين الإدارة الجبائية من تأدية المكلفين بالضريبة بمستحقاتهم وبالتالي تصحيح الأخطاء والمخالفات والتجاوزات التي يتوصلون إليها من خلال التحقيقات الجبائية.

لذلك ومن خلال ما سبق تتضح معالم الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو دور التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي؟

على أساس هذه الاشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية الرقابة الجبائية؟
2. ماهي أهم الآليات المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية لزيادة التحصيل الضريبي؟
3. ماذا نقصد بالتحصيل الضريبي؟ وماهي طرقه؟
4. كيف يساهم التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في التحصيل الضريبي؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن مجموعة الأسئلة الفرعية السابقة التي تضمنتها الإشكالية الرئيسية، قمنا بصياغة

فرضيات التالية:

- إن نجاح الرقابة الجبائية يرتكز على مدى كفاءة التنظيم التقني والتشريعي المتمثل في الإدارة الجبائية؛
- إن للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة وتحمي المكلفين بالضريبة ويؤدي عدم الالتزام بها الى فشل الرقابة في تحقيق أهدافها؛
- نعني بالتحصيل الضريبي مجموعة من العمليات التي تؤدي الى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية، ونذكر طرقها:
 - ✓ اسلوب الوفاء المباشر؛
 - ✓ اسلوب الأقساط المقدمة؛
 - ✓ اسلوب الحجز من المنبع.
- يعد تحقيق المعمق وسيلة لمتابعة تصريح الضريبي وكشف تهرب الضريبي وبالتالي تحصيل الضريبة.

مبررات اختيار موضوع البحث:

لقد قمنا باختيار هذا الموضوع لعدة أسباب تم ايجازها في النقاط التالية:

- الرغبة الشخصية والاطلاع على هذا الموضوع؛
- اعتبار الضرائب أحد الموارد المالية الداخلية والهامة للدولة في تنمية النفقات العامة؛
- نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال تجسيد ثقافة الضريبة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وبالتالي على المواطنين وليس عبأ فقط ؛

- ازدياد الغش والتهرب الضريبي مما أصبح يشكل خطرا يتمثل في حرمان الخزينة العمومية من مواردها.

أهداف البحث وأهميته:

• أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الدور غير مباشر في التحقيق الجبائي وما يمكن أن يسفر عنه من اكتشاف الأخطاء ومحاولات الغش والتظليل التي يمكن أن تشوب وتعتري المعلومات المحاسبية المصرح بها والتي تؤثر على التحصيل الضريبي.

• أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الرقابة الجبائية و خاصة التحقيق المعمق لزيادة الحصيلة الضريبية عن طريق مكافحة الغش والتهرب الضريبي ودورها في إكتشاف هذه التجاوزات والأخطاء، كما تهدف الى تبيان أهمية التحقيقات المحاسبية والجبائية في إضفاء مبدأ العدالة والمنافسة الشريفة بين المكلفين ودوه في تمويل الخزينة العمومية.

حدود البحث:

الحدود الإمكانية:

البحث يقتصر على توضيح دور التحقيق في زيادة فعالية التحصيل الضريبي بما يتوافق والتشريع الجبائي الجزائري، كما يرتكز البحث على بيان الدور الذي تلعبه الهيئات الجبائية في مكافحة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، وكانت الدراسة بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى؛

الحدود الزمنية:

تتعلق بالفترة الزمنية لمعالجة الإشكالية التي تتمثل في مدة التربص إبتداءا من 2020/02/20 الى غاية 2020/09/15

منهج البحث:

لقد قمنا في بحثنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتصنيفها وتحليلها، ووصف وتشخيص ظاهرة البحث بغرض فهم الإطار النظري وكذلك فهم منهج

دراسة الحالة من خلال الملاحظات والمعطيات الميدانية، وكذلك فهم السير والعمل الميداني من الجهات المختصة في هذا المجال.

هيكل البحث:

للإجابة على أهم الأسئلة المطروحة في إشكالية بحثنا هذا قمنا بتقسيمه الى فصلين تسبق هذان الفصلين مقدمة عامة، الفصل الأول يتمثل في الجانب النظري للمتغيرين والعلاقة بينهما أما الفصل الثاني فيتمثل في الجانب التطبيقي، حيث تطرقنا الى:

الفصل الأول : الإطار النظري للتحقيق الجبائي والتحصيل الضريبي

المبحث الأول: ماهية التحقيق الجبائي المعمق

المطلب الأول: مفهوم تحقيق الجبائي المعمق

المطلب الثاني: مراحل تحقيق الجبائي المعمق

المبحث الثاني: ماهية جباية المؤسسة والتحصيل الضريبي

المطلب الأول: نظرة عامة حول جباية المؤسسة

المطلب الثاني: مفهوم وطرق التحصيل الضريبي

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغات الأجنبية

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل

الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

المبحث الأول : تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

المطلب الأول : تعريف المديرية و تاريخ نشأتها

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب

المطلب الثالث : مهام المديرية الولائية للضرائب و مديرياتها الفرعية

المبحث الثاني: دراسة حالة خاصة بالتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية

المطلب الاول: خطوات واجراءات عملية التحقيق المعمق

المطلب الثاني: سير عملية التحقيق من خلال تبليغ الاولي للمكلف
المطلب الثالث: رد المكلف بالضريبة
المطلب الرابع: نتائج التحقيق النهائي بعد رد المكلف وجلست التحكيم

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحقيق الجبائي

والتحصيل الضريبي

تمهيد:

تعتبر الرقابة الجبائية إحدى الأدوات الجبائية التي لها دور أساسي في الحياة الاقتصادية والمالية لكونها تحمي أهم جوانب استمرار النشاط المالي والاقتصادي، وهي ضمان تنافسية عادلة للأعوان الاقتصادية المختلفة وضبط حركات تنقل رؤوس الأموال وتيارات الأرباح والذمم المالية في شكل شفاف في بنية قطاع المؤسسات المالية.

وبما أن ميزة النظام الجبائي الجزائي أنه نظام تصريحي، أي أن المكلف بالضريبة هو الذي يقوم بالتصريح عن العمليات الخاضعة للضريبة، أو بطريقة أخرى أن المكلف هو الذي يحدد ويقدر وعاء الضريبة، لكن في بعض الأحيان يقوم المكلف بإخفاء جزئي أو كلي من هذا الوعاء، لذا وجب على المشرع اتخاذ إجراءات كفيلة من أجل المحافظة على حقوق الخزينة العمومية، وتتمثل هذه الإجراءات في عملية الرقابة الجبائية.

ومنه سيتم تناول في هذا الفصل مدخل للتحقيق المعمق حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ماهية تحقيق الجبائي المعمق؛
- المبحث الثاني: ماهية جباية المؤسسة و التحصيل الضريبي؛
- المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية التحقيق الجبائي المعمق

يخص هذا التحقيق الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاط مهني غير تجاري (المهنة الحرة)، حيث يحق لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي. ويسمح هذا التحقيق بمتابعة تطور أملاك و أموال المكلف ومقارنتها مع المداخل المصرح بها، و استخراج الفرق بين المصرح به من الدخل الحقيقي، ومدى انسجامه والمظاهر الخارجية للمكلف. وسوف يتم التطرق لهذا التحقيق V.A.S.F.E بشيء من التفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية

التعريف الأول: يقصد بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية "مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به".⁽¹⁾

التعريف الثاني: يشكل التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية الشاملة أداة يسمح للإدارة الجبائية من خلالها ممارسة الرقابة على تصريحات الأشخاص الطبيعيين بالنسبة على الضريبة على الدخل الإجمالي، سواءا توفر لهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.⁽²⁾

التعريف الثالث: وحسب قانون الإجراءات الجبائية المادة 21 الفقرة 1 يعرف على أنه "هو أن يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى".⁽³⁾

(1) ص الحى العبد، "الوجيز في شرح قانون الاجراءات الجبائية"، الطبعة الثالثة، دار هوم، الجزائر، 2008، ص 46.

(2) Magazine center des impôt direction des relation publiques et la communication procédures vérification fiscales Edition 2015 .

(3) المادة، 21 الفقرة 1، من قانون الإجراءات الجبائية، 2018.

المطلب الثاني: مراحل التحقيق الجبائي المعمق

يتم هذا التحقيق على مرحلتين وهما كالآتي:

أولاً: التحضير لعملية التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية:

إن أي عملية هي عملية رقابية يجب أن تسبقها مرحلة تحضيرية لتهيئة الأرضية الكافية لانطلاقها، وهذه المرحلة لا تختلف كثيراً في التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية عنها في التحقيق المحاسبي. إذ يتم من خلالها اختيار مجموعة الملفات المراد مراقبتها، ولكن هذا الاختيار يخضع إلى مقاييس سواء من حيث الكمية وهذا حسب الإمكانيات المتواجدة على مستوى كل ولاية، وكذا لخصوصية وشكل هذه الرقابة.

لذا فإن البرنامج التنفيذي للمديرية العامة للضرائب يهدف إلى تحقيق نسبة 5 % من الملفات المعروضة، وهذا العدد قابل للزيادة حسب الكفاءات والإمكانيات المتاحة للمصالح الضريبية، إضافة إلى أن الأشخاص الخاضعين ل VASFE يجب اختيارهم عن طريق معايير ومؤشرات موضوعية وهادفة، منها: (1)

- الأشخاص الذين سجلت المفتشية في ملفاتهم عدم توافق وفروقات هامة بين المداخل المكتتبه في التصريحات السنوية والنفقات المستعملة؛
 - لما تقوم المفتشية بعملية التحقيق المعمق للملف الذي بحوزتها تحصل على مؤشرات ودلائل تضع التصريحات المقدمة في موضع شك؛
 - خلال عملية التحقيق المحاسبي هناك استغلال بين عناصر الميزانية (الحساب الجاري للشركاء، الأرباح الموزعة...) تظهر منها فوارق معتبرة بين الدخول المصرحة من طرف الشركاء والدخول الحقيقية المحققة؛
 - الأشخاص الذين ليس لهم ملف جبائي، وفي مسار حياتهم اليومية تظهر عليهم مؤشرات تؤكد وجود مداخل مخفية هامة.
- وباختيار مجموعة الملفات المراد التحقيق فيها تسند مهمة ذلك إلى الاعوان المراقبين المختصين، ومع اتباع نفس مراحل خطوات التحقيق المحاسبي يقوم هؤلاء الاعوان بـ :

(1) نوي نجا، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 2003/1999، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل الشهادة الماجستير في علوم

التسيير، فرع مالية و نقود، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2004، ص 82

1. سحب الملف الجبائي للمكلف المعني بالتحقيق، وهذا على مستوى المفتشية التي يقيم بها، لفحص مختلف المعلومات التي يضمها، إضافة إلى إمكانية فحصهم مختلف الملفات الجبائية للأشخاص الذين يعيشون مع هذا المكلف.
ويكون فحص الملف الجبائي لغرض:
 - أخذ فكرة عن الهوية والعنوان الحقيقي للشخص المراقب؛
 - التأكد من وجود مجمل التصريحات السنوية للدخل؛
 - استخراج مؤشرات تحدد حالة الذمة المالية (العقارات، المحلات التجارية...)
 - التأكد من أن كشوفات الربط قد استغلت بطريقة صحيحة؛
 - مراقبة إن كان الخضوع للضريبة قد احتوى مجمل المداخل وذلك لفحص كشوفات الضريبة، ونسخ الإنذارات المطلوبة من المكلف.وهذه الدراسة تسمح للمحققين باستخراج مجمل التناقضات بين المداخل المصرح بها و العناصر المعيشية للمكلف الخاضع للتحقيق.
2. إبلاغ المكلف بالضريبة، إذ يقوم المراقب الجبائي بإرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق للمكلف المعني بعملية الرقابة، يعلمه فيه عن خضوعه لهذه الأخيرة، مع منحه مدة 15 يوما للتحضير، وهذا الإشعار يجب أن يحدد بشكل ضروري بعض العناصر مثل سنوات التحقيق، إمكانية الاستعانة بمستشار من اختياره، ...
وعند إرسال أو تسليم هذا الإشعار، يجب أن يرفق بميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مع تقديم بطاقة معلومات من صنف 70bis يملأها المكلف مع ملاحظة عدم إجباره على ملئها.
3. جمع المعلومات من مصالح خارجية، بعدما ينهي المحقق فحص الوثائق الإدارية الخاصة بالمكلف بالضريبة، وتلك التي استقاها من ملف هذا الأخير، وكذا بعض المعلومات المقدمة من مصالح البحث عن المعلومات الجبائية التابعة للهياكل المحلية و المركزية، يلجأ إلى بعض الأبحاث الخارجية والمتمثلة في القوى المبذولة من قبل المراقب لأجل البحث عن المعلومات غير الموجودة في الوثائق الإدارية⁽¹⁾، وذلك باستخدامه لحقوقه الإدارية التي منحها له المشرع الجبائي كحق

(1) J .P. CASIMIR , LES SIGNES EXTÉRIEURS DE REVENUS, LIBRAIRIE DE L'UNIVERSITÉ, PARIS, 1979, PAGE171 .

الاطلاع، حيث يتصل بكل المؤسسات الخارجية التي لها علاقة مع المكلف بالضريبة، لأجل الحصول على معلومات وتوضيحات يعتمد عليها في تحقيقه.

فيعد المراقب إلى فحص كل الحسابات البنكية للمكلف، لتحديد مداخله بناء على المعلومات المقدمة من المصاح البنكية، كما أن هذا الفحص للحسابات البنكية يجب أن يطول جميع الأشخاص اللذين يعيشون مثل أولاده، أقاربه...

وأخيرا نلاحظ أن المعلومات المجمعّة من مختلف المصالح والمؤسسات السابقة الذكر تهدف أساسا إلى:

-كشف إحصاء الحسابات المالية؛

-الحصول على معلومات تتعلق بالكلفة الحقيقية لممتلكات المكلف من منازل، أراضي...

4. إعداد الميزانية الشكلية، بعد إجراء فحص الملف الجبائي وكذا المعلومات المتحصل عليها، يقوم المحقق بوضع ميزانية أولية تحتوي على مجمل المعطيات المتحصلة.

هذه الميزانية لها دور أولي في تحديد درجة صدق التصريحات الجبائية عن طريق عمل مقاربات شكلية مع بعض المعلومات المتحصلة من أجل إظهار الدخول غير المصرحة. أما هدفها الثاني فيتمثل في فحص تغييرات الذمة و المتاحات من جهة، ومن جهة أخرى قروض الحسابات المالية.

وأخيرا تعمل على توجيه المراقب إلى طريقة السير المتبعة من أجل:

-إتمام المعلومات المتحصل عليها؛

-اكتشاف المعطيات الناقصة؛

-إعادة توجيه البحوثات.

ثانيا: سير التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية(1)

بعد المرحلة التحضيرية وإعداد الميزان الشكلية، وبانتهاء المدة المحددة للتحضير، تأتي عملية التحقيق المعمق التي تتم في مصالح الإدارة الضريبية، إلا في حالة طلب المكلف أن تجرى في بيته أو في مكتب مستشاره، و الغرض من ذلك هو عدم مضايقة أفراد المنزل.

حيث يقوم المراقب باستدعاء المكلف المعني بالتحقيق لتزويده بكشوفات الحسابات البنكية، البريدية، وكذا جميع الحسابات الاخرى التي من الممكن ممارستها.

(1) MAX. ARTUSO, Vérification FISCALE DE L'ENTREPRISE, Edition Foucher , paris ,2000 , PAGE 34

وبعد تسليم هذه الحسابات من قبل المكلف، فإن المراقب يخوض في حوار مع هذا الأخير لبيان له أن هذا التحقيق نابع من ضرورة توضيح وضعيته الجبائية، وفي كل الحالات فإنه ملزم بـ:

- أن لا يناقش بسرعة المشاكل التقنية المتعلقة بفحص ملفه الجبائي، ولكن يترك الحوار يسير لبعض الوقت حول انشغالات المكلف، إذ يترك له كامل الحرية في الكلام؛
- تهيئة جو من الثقة معه و تفادي إثارته؛
- استقبال كل المعلومات الضرورية من الجانب الجبائي، و المقدمة من طرف المكلف؛
- التحلي بالصبر مع المكلف دون دفعه إلى تقديم توضيحات خلال المقابلة معه؛
- عدم الكشف بسرعة عن المعلومات المتوفرة لديه، والتي توجي للمكلف بأنه على دراية معمقة بملفه.

وبحصول المراقب على مختلف المعلومات وكشوفات الحسابات، يقوم بفحصها، تحليلها، ومقارنتها مع تلك التصريحات بهدف استخراج المخالفات والأخطاء المرتكبة.

1. إعادة تكوين الاسس الخاضعة للضريبة:

إن إعادة تكوين المداخل المحققة من قبل المكلف، هي نتيجة استغلال المعطيات المتعلقة بوضعية الذمة المالية وعناصر مسار الحياة، وهذا بهدف كشف الدخول غير المصرحة وإعادة إخضاعها للضريبة، وفي هذا الإطار يقوم المكلف بـ:

1.1. عملية التقييم لممتلكات و نفقات المكلف تحت المراقبة، وهذه العملية يمكن أن تتم بطرق مختلفة بسبب غياب وثائق الإثبات أو وجودها دون إمكانية الاستعلام منها المبلغ الحقيقي، ولتقييم هذه العناصر يجب الرجوع إلى المعايير المحددة في الجدول التالي:

الجدول رقم: 01-01: طريقة تقييم عناصر مسار الحياة

بيان العناصر	طريقة التقييم
العقارات	مبلغ الفاتورة أو السعر المحدد مقارنة مع المواد المماثلة
شهرة المحل	المبلغ المعاد تقييمه والمأخوذ من قبل المصالح الجبائية(مصالح التقييم والأسعار).
المنقولات	القيمة الحقيقية
الأسفار	المبلغ يحدد جزافيا
الصيانة العائلية + النفقات	

اليومية	يحدد المبلغ جزافيا بعد المحاورة مع المكلف.
المخزونات	الاحتفاظ بما هو موجود فب المحاسبة

المصدر: نوي نجاة مصدر سبق ذكره، ص 85.

2.1. تحليل الحسابات المالية، و نعني بها مراقبة التدفقات المالية للمكلف، إذ يلجأ المراقب إلى مقارنة الكشوفات البنكية مع المداخيل المصرح بها لتحديد رصيد الميزان النقدي للمكلف، والنتائج المتحصل عليها يجمعها فيما بعد في ميزان الخزينة الذي يشكل وسيلة تقنية شاملة.

1.2.1 الميزان النقدي

إن دراسة الميزان النقدي يتيح للإدارة ضمان أن السيولة المستعملة من طرف المكلف خلال فترة المراقبة لا تفوق تلك التي من الممكن الحصول عليها خلال نفس الفترة، ويتجسد هذا الميزان في مقارنة السيولة المتاحة مع السيولة المستعملة.

حيث: إذا كان المكلف لا يدفع عن طريق شيك نفقاته المعيشية مع عدم ممارسته بالموازاة اقتطاعات نقدية كافية من أجل تغطية نفقاته اليومية، فإنه حقا بإمكانه الحصول على مبالغ ذات أصل غير محدد.⁽¹⁾

2.2.1 ميزان الخزينة

إن ميزان الخزينة يتيح تحديد المبلغ الإجمالي للنفقات خلال فترة المراقبة، يساوي لتلك المصادر التي من الممكن للمكلف الحصول عليها خلال نفس الفترة، لأن هذا الميزان يجب أن يحتوي على جميع التحصيلات و النفقات المحققة من طرف المكلف الخاضع للرقابة وكذا الأشخاص الذين يعيشون معه.

وبالتالي يسمح لنا أن نأخذ بعين الاعتبار عدم التوازن الذي إذا لم يفسر بشكل الدليل على وجود دخول غير مصرح بها، ومنه العمل على إخراج الاختلافات الموجودة بين المتاحات المستخرجة والمتاحات المستعملة.⁽¹⁾

⁽¹⁾claud laurent, contrôle le fiscal, lavérification personnelle, éditions comptables malsherb es paris 1995 .PAGE 41

(1) j .p casimir, le code annotée des procédures fiscales_controle fiscale, contentieux de l'mpot_5ème éditions. La villegrien éditions. P

(2) ris.1996 .page35.

- أ. **المتاحات المستخرجة:** و هي تضم كل المبالغ التي يمكن للمكلف الحصول عليها خلال فترة المراقبة، وتشمل (2):
- رصيد الحسابات البنكية أو البريدية، ومختلف دفاتر وحسابات الادخار المفتوحة باسم المكلف أو باسم أفراد عائلته الذين يعيشون معه عند فترة التحقيق؛
 - تغييرات حساب المستغل في المؤسسات التجارية أو غير التجارية، المستعملة نقداً أو بالدفع إلى الحسابات البنكية أو البريدية الشخصية للمستعمل أو لأفراد عائلته؛
 - التنازل عن المباني الشخصية ومجموع المبالغ المتحصل عليها من سعر البيع، والتي تظهر غالباً على كشوفات التسجيل التي يتم تنظيمها داخل ملف المكلف الخاضع للتحقيق؛
 - بيع المعدات، الذهب الأشياء الشخصية، يمكن استيعابها، شرط أن يقدم المكلف الوثائق الثبوتية اللازمة؛
 - المبالغ المتحصل عليها من القروض الشخصية و التي يتم قبولها يجب التحقيق فيها، بتقديم العقود أو تصريحات التسليف؛
 - إعادة تسديد القرض المتفق عليه مع الأفراد، يمكن أن يتم قبوله في المتاحةات المستخرجة إذا كانت كل الإثباتات المقدمة على تصريح العقد صحيحة.
- ب. **المتاحات المستعملة:** وتشمل كل المبالغ المنفقة من طرف المكلف على مستواه المعيشي، فهي تكون الوجه المقابل للمتاحات المتحصل عليها ومن بينها:
- رصيد الحسابات البنكية، الحساب الجاري المفتوح باسم المكلف أو أفراد العائلة؛
 - مصاريف الصيانة وتهيئة المباني الشخصية، أشغال إعادة البناء، أو التوسعة للأماكن؛
 - المصاريف المستعملة بشكل فردي من طرف المكلف لغرض المحل الذي يشغله، وكذا الإقامة الثانوية التي يمتلكها؛
 - حيازة المباني أو مصاريف البناء، ويجب الفحص بدقة لشهادات التسجيل الموجود داخل ملف الخاضع للتحقيق، لأنه يمكن أن يكون قد حاز على أشياء تتعلق بفترة بالتحقيق، والتسديد ثم خلال فترة التحقيق؛

طالبي محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري (1996_1999)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية (2) علوم التسيير والاقتصاد، خروبة، 2002، ص123.

- القروض المتفق عليها مع الغير، عوائد الربوع و المعاشات، إعادة تسديد القروض، تسديد علاوة التأمين، تعويض عن الخسارة، غرامات، مؤونة متفق عليها، كل هذه المصاريف يجب تبريرها بوثائق عقود، لكي يتم قبولها في المتاحات المستعملة.

إن مصاريف مسار الحياة يجب أن تحدد و تقيم مع المكلف إلا إذا رفض التعاون، وهنا يتم تقييمها بصفة تقريبية، وهي نقطة ضعف بالنسبة إليه، لأن هذه المصاريف تكون حسب الوضعية الاجتماعية.

أخيراً نلاحظ أن ميزان الخزينة ما هو إلا ثمرة ناتجة عن مقارنة المتاحات المستخرجة والمتاحات المستعملة، و الذي يظهر في شكل رصيد الحساب المالي، هذا الأخير لا تكون له أي دلالة، إلا إذا كان رصيذا دائنا، وهو ما يعني أن المتاحات المستعملة أكبر من المتحصل عليها، لأنه بنهاية هذه المقارنة يمكن أن نواجه ثلاث حالات وهي: (1)

- المتاحات المستخرجة = المتاحات المستعملة، ومنه الإدارة ليست لها أية ملاحظات؛
- المتاحات المستخرجة < المتاحات المستعملة، إذن هناك فائض يمكن أن يرجع إلى سوء تقييم النفقات؛

• المتاحات المستخرجة > المتاحات المستعملة، بالتالي هناك نقص، وفي هذه الحالة المراقب يخضع هذا النقص للضريبة، إلا إذا أتى المكلف بتبريرات كافية.

ج. أشكال ميزان الخزينة: يمكن أن نجد نوعين من ميزان الخزينة والمتمثلين في:

-الميزان الخاص: يستعمل عندما يمارس المكلف نشاطات تجارية أو غير تجارية بشكل فردي، والتي من الممكن إبعاد الخزينة الخاصة عن الخزينة المتعلقة بنشاطه، وتطبق أيضا عندما نريد تقديم ميزان المتاحات الخاص بالمسيرين والشركاء الرئيسيين للمؤسسة، وهذا دون إضافة لتحركات هذا الميزان الاقتطاعات و التحصيلات الممارسة من قبل المعني في تجارته أو استغلاله. (1)

-الميزان الإجمالي(الصندوق الإجمالي): على غرار الميزان الخاص، ففي حالة عدم التمكن من فصل الخزينة الشخصية عن الخزينة التجارية أو غير التجارية، فإنه يجب على المراقبين الرجوع

(1) CLAUDE LAURENT , Vérification personnelle, opcit, page42 .

(1) j .p casimir , les signes extérieure de revenus , opcit, page 238 .

والاستناد إلى الميزان الإجمالي، ويتعلق الأمر بالحالات التي تكون فيها مبالغ الاقتطاعات والتحصيلات غير قابلة للتحديد رقمياً بصفة دقيقة.

-الأرباح و المداخل محددة جزافياً؛

-غياب المحاسبة؛

-المحاسبة غير الممسوكة بطريقة جيدة.

في الحالات، إنه من الصعب معرفة تحركات رؤوس الأموال الموجهة نحو المؤسسة، أو الآتية منها، إلا أنه من الضروري تقديم حساب الخزينة التجارية، الذي يبين المتاحات المستخرجة من خلال ممارسة نشاط المؤسسة.

2. طلبات التوضيحات والتبريرات:

في حالة جمع المحقق عدة عناصر تثبت أن المكلف يحقق مداخل مهمة مقارنة بما صرحه، يمكنه طلب توضيحات و تبريرات لنقطة أو عدة نقاط حول ما صرح به المكلف كضريبة وما حققه من موارد ونفقات.

1.2. طلب التبريرات: حيث تلتمسها الإدارة من المكلف في إحدى الحالات التالية:

-حين تتوفر لدى الإدارة عناصر تثبت أن المكلف يتمتع بمداخل هامة مقارنة مع تلك المصرح بها؛

-فيما يخص وضعيته الجبائية؛

-فيما يخص التكاليف التي تم خصمها من الدخل الإجمالي (معاش غذائي، فوائد التأمين، ضمانات العقارات...).

2.2. طلب التوضيحات: تلتمسها الإدارة لرفع الشك عن كل غموض في التصريحات وتخص أي

نقطة واردة في التصريح.

ويجب على المكلف تقديم شروحات وافية حول النقاط الغامضة المطلوب توضيحها، كما أن المحقق ملزم بأن يوضح للمكلف بأن لديه مهلة 30 يوم للرد على هذه الطلبات. وفي حالة غياب الإجابة من قبل المكلف يمكن للمراقب الجبائي اللجوء إلى طريقة التقدير الجزافي.

3. الإبلاغ بالنتائج: (1)

(1) طالبي محمد مرجع سبق ذكره، ص 124.

بعد انتهاء المراقب من عملية التحقيق والمقارنة قد يتوصل إلى نتيجتين، إما قبوله لأسس فرض الضريبة المصرح بها من قبل المكلف، ومن ثم عليه إشعار هذا الأخير بغياب التقويم، أو رفضها إذا علم، أن ما هو مصرح به كمدخيل هي ليست حقيقية، وغير مطابقة للواقع، فيقوم بإعادة تكوين المداخيل التي بحوزة هذا المكلف وكذا تلك الدخول المحققة من أولاده والأشخاص الذين يعيشون معه، وطرق إعادة تكوين أسس الإخضاع كما سبق الذكر تتغير حسب الحالة المقدمة والتي تتلخص في:

-تقديم ميزان الخزينة، اللجوء إلى التقييم الجزافي، وضع التسعير التلقائي.

وبعد إعادة تكوين أسس الإخضاع يقوم المراقب بإبلاغ المكلف المحقق في وضعيته الجبائية بنتيجة المراقبة المتوصل إليها، ويجب أن يكون مفصلاً بأرقام وجداول بكيفية تسمح له يفهم التقويمات المجراة حتى يتسنى له الرد عليها بملاحظته أو قبوله، مع منحه مدة 40 يوماً.

ويجب أن يحتوي أساساً هذا الإبلاغ على ما يلي:

-النقائص المكتشفة عند فحص الملف الجبائي (عدم التصريح، تصريح خارج الأجال...)؛

-عدم التوافق الملاحظ ما بين الدخول المصرحة وتلك المعاد تشكيلها مع إظهار مصدر وطبيعة المعلومة المستغلة؛

-طريقة وكيفية التقييم والتسويات المقترحة.

وبانقضاء أجل الرد هناك حالتين يمكن حدوثهما مثلما ذكرنا سابقاً من خلال التحقيق

المحاسبي، وفي كليهما يكون المحقق ملزماً بإعلام المكلف عن طريق الإبلاغ النهائي الذي يكون مفصلاً بشكل جيد.

المبحث الثاني: ماهية جباية المؤسسة و التحصيل الضريبي

الجباية ليست غاية بقدر ماهي وسيلة أسسها المشرع الجبائي الجزائري لمكافحة ظاهرة خطيرة تهدد أكبر اقتصاديات دول العالم، وهي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي. وهذه الظاهرة تؤثر مباشرة على التحصيل الضريبي مما يؤدي بإضرار بالمصلحة العامة للبلاد، و ذلك بإشراف الخزينة العمومية باعتبار الضرائب أكبر مورد لها.

المطلب الأول: عموميات حول الجباية

يشمل مفهوم الجباية عدة عناصر ترتبط به بشكل أو بآخر ونحاول فيما يلي التطرق إلى أهم هذه العناصر:

أولاً: الرسم

تعرف الرسوم على أنها مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة تتفرد الدولة بآدائها كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء.⁽¹⁾

ثانياً: الضريبة

تعرف الضريبة على أنها فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيئاتها القومية والمحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحميل الأعباء والتكاليف العامة دون الحصول على مقابل أو منفعة خاصة.⁽²⁾

ثالثاً: الجباية

تعرف على أنها مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم كل من الضرائب والرسوم والإتاوات والمساهمات الاجتماعية، ومن هذا التعريف يتضح أن مفهوم الجباية أوسع من مفهومي كل من الضرائب والرسوم.

فالجباية وفق التعريف السابق تتضمن الضرائب والرسوم إضافة إلى الإتاوات والمساهمات الاجتماعية وتأخذ الضرائب حصة الأسد من الجباية من حيث حجم المداخل ومجال فرضها، ولأن الضريبة لا ترتبط بخدمة مباشرة (منفعة خاصة) يتلقاها المكلف نظير دفعه، إياها كما هو الشأن

(1) محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 60
(2) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة السابعة، 2010 ص 126-127

بالنسبة للرسم يؤدي بالمكلفين الخاضعين (الأشخاص الطبيعيين والمعنويين) إلى التهرب واتباع الطرق والأساليب التي تحول دون دفعهم للضرائب لهذا تسن التشريعات والآليات الكفيلة بمحاربة مثل هذه الظواهر ومن أهمها الرقابة الجبائية. (1)

المطلب الثاني : تعريف التحصيل الضريبي

من بين التعاريف الخاصة بالتحصيل الضريبي نذكر:

التعريف الأول:

هو مجموعة من الإجراءات الادارية والتقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف الى الخزينة العمومية. (2)

التعريف الثاني:

التحصيل الضريبي هو مجموعة من العمليات التي تقوم بها الادارة المالية في سبيل وضع القوانين والانظمة الضريبية موضع التنفيذ والتالي إيصال حاصلات الضرائب الى خزينة الدولة.

المطلب الثالث: طرق التحصيل الضريبي

تعتمد الإدارة الجبائية على عدة طرق في عملية التحصيل الضريبي

1. التحصيل المباشر:

و ذلك بأن يقوم المكلف بالضريبة بدفع قيمتها إلى الجهات الضريبية طواعية ومن تلقاء نفسه وهذا هو الأصل طالما أن المكلف يقوم بتقديم إقراراته إلى الإدارة الضريبية والتي بناءا عليها يتم تحديد قيمة الضريبة مالم يكن هناك تدليس وتظليل بخصوص هذه الإقرارات. (3)

2. التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة:

في سبيل تخفيف العبء الضريبي على المكلفين الضريبة تلجأ الإدارة الضريبية إلى وضع تقنية الأقساط حيث تتيح أمام المكلف دفع قيمة الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الآجال المحددة من

سليمان عتيرة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012، ص70.

Pierre bilane la fiscalité en France hachette supérieur s edition 1997,p :45(2)
(3)محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، طبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص307

طرف الإدارة الضريبية وفي نهاية السنة تجري عملية المقاصة بين قيمة الأقساط المدفوعة وقيمة الضريبة المستحقة من خلال قسط التسوية، ما تجدر الإشارة إليه أن المشرع الجزائري قد أخذ بهذه التقنية العديد من الضرائب المفروضة على غرار الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)... الخ، هذه الطريقة تخفف من وقع الضريبة على المكلف وتجعل أدائها سهلا و ميسورا كما أنها تضمن للخزينة موارد مالية مستمرة على مدار السنة.⁽¹⁾

3. التحصيل عن طريق الاقتطاع من المصدر:

تلجأ الإدارة الضريبية بصدد تحصيل الضريبة إلى طريقة الحجز من المنبع التي تتميز عن غيرها من طرق التحصيل من ناحية لجوء الإدارة الضريبية إلى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها الممول على الدخل الأمر الذي يؤدي إلى تزويد الدولة تباعا بحصيلة ضريبة مستمرة وتنطوي طريقة الحجز من المنبع على تكليف " شخص ثالث " تربطه بالممول الحقيقي علاقة فيقوم بحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها للخزينة العامة وتكون هذه العلاقة إما علاقة دين كما في حالة إيرادات القيم المنقولة (الصكوك المالية) حيث تعتبر الشركة الموزعة لأرباح الأسهم بمثابة مدين للمستفيد أو أن تكون علاقة تبعية كما في حالة استحقاق الاجور والمرتببات فتواجه الإدارة الضريبة بصدد هذه الطريقة شخصين مختلفين أولهما الممول الحقيقي الذي يقع عليه عبء الضريبة وثانيهما المكلف بجباية الضريبة وتوريدها للخزينة ولا يخفى ما تنطوي عليه هذه الطريقة من مميزات لكل من الإدارة الضريبية والممولين ذلك لأنها تعد أكثر الطرق الجبائية ملائمة للخزينة لما تحققه من وفرة في الحصيلة والحيولة دون التهرب من أداء الضريبة علاوة على تزويدها بسيل متدفق من الموارد على مدار السنة، هذا في الوقت الذي يعاب على هذه الطريقة أنها تعتمد في جبايتها على شخص ثالث غير الإدارة الضريبية قد لا يكون على علم تام بقوانين الضرائب و أحكامها مما يؤدي إلى احتمال عدم توفيقه في تفسير هذه الأحكام وفي تقدير قيمة الضريبة التي يتعين عليه استقطاعها وتوريدها إلى الخزينة العامة، الأمر الذي ضياع بعض حقوق الخزينة العامة أو إلى استقطاع ضريبي يزيد على ما يجب أن يتحملة الممول.

⁽¹⁾ابوزيد حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، الطبعة الثانية، ص37

أما من ناحية الممول فإن هذه الطريقة تمكنه من تسلي دخله بعد استقطاع الضريبة المستحقة عليه الأمر الذي يقلل من فرص التهرب علاوة على تخفيف حدة حساسيته اتجاه الضريبة وقد انتقد البعض هذه الطريقة على أساس أنها لا تمكن الممول من التعرف على حقيقة دخله.(2)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

نتطرق في هذا المبحث الى الدراسات السابقة، ثم أوجه التشابه و الإختلاف بين دراسات السابقة و دراستنا الحالية ثم بينا القيمة المضافة لدراستنا

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. سميرة بوعكاز: بعنوان مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث و المراجعات ببسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة بجامعة بسكرة (2015/2014)

بإشكالية: إلى أي مدى تساهم فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي؟ توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- يمكن أن يؤدي التدقيق الجبائي دورا هاما في الكشف عن مواطن التهرب الضريبي واسترجاع مبالغ هامة لخزينة الدولة إلا أن هذا يحتاج للكثير من الدعم لتحقيق الفعالية والجودة المطلوبة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة ؛
- وكذلك يمكن للتحفيزات المقدمة للمراجعين وأعوان الإدارة الضريبية سواء ماديا أو معنويا أن ترفع من مردودية عملهم.

2. لياس قلاب ذبيح: بعنوان مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة جامعة بسكرة (2010/2011) قام الباحث بمعالجة الاشكالية التالية: كيف يساهم التدقيق المحاسبي في جمع الرقابة الجبائية ؟

عفيف عبد الحميد، فعالية سياسة الضريبة في التحقيق التنموية المستدامة، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014، ص17-18.

حيث توصل الباحث الى النتائج التالية:

- يجب على العون المدقق الاطلاع على الهوية الجبائية للمكلف قبل الخوض في عملية التدقيق المحاسبي بهدف رسم الخطط المتبعة و تحديد مختلف الضرائب و الرسوم المناسبة لطبيعة النشاط الممارس و الشكل القانوني للمكلف ثم اتباع كل المراحل و الخطوات الازمة وفقا لدليل المدقق في المحاسبة شكل منتظم تقاديا لوقوع اي خطأ أو تجاوز لعدم افشال المهمة المكلف بها؛
 - الحرص على تطبيق حق الاطلاع و المعاينة لتساعد الأعوان المدققين على كشف الأخطاء و التجاوزات التي ارتكبتها المكلفون بالضريبة عن قصد أو دون قصد، وهذا عن طريق القيام بالأبحاث الخارجية و التدخلات الميدانية مع طلب معلومات من كل الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المكلف بالضريبة ؛
3. أ/خلوفي سفيان و أ/بوجربو عبد الرؤوف بعنوان دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010/2014) مقال منشور بمجلة ميلاف بحوث والدراسات ISSN2392-5361 المجلد 5 العدد 1/ جوان 2019؛
- تحت الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي؟ حيث توصل الباحثان الى النتائج التالية:
- الرقابة الجبائية تضمن المساواة من خلال تطبيق عقوبات المنصوص عليها قانونيا في كل حالة من حالات التملص من دفع الضريبة
 - التحقيقات التي تتم على مستوى مفتشية هي الخطوة الأولى الأكثر نجاعة من عملية التدقيق و المراجعة الخاصة بالملفات بالمقارنة مع عمليات التحقيق التي تتم على مستوى المديرية الولائية للضرائب؛
4. حداد زكرياء: بعنوان الرقابة الجبائية و مساهمتها في التحصيل الجبائي ، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية سكيكدة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص مراجعة و التدقيق جامعة أم البواقي(2016/ 2017)
- تحت الاشكالية التالية:ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي؟ من خلالها توصل الباحث الى النتائج التالية:

- تعمل الرقابة الجبائية على حماية الحصيلة الضريبية من الضياع من خلال المهام التي تقوم بها الادارة الجبائية و الأعوان الضريبيين
- بالرغم من الأجهزة الموضوعة و الاجراءات و الوسائل المتخذة لتدعيم الرقابة الجبائية الى أنها تبقى غير كافية بتحقيق الهدف الرئيسي لها و هو مكافحة التهرب الضريبي و زيادة الحصيلة الجبائية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- Mohamed ben hadj saad l'audit fiscal dans le pme . proposition d'une démarche pour l'expert comptable ,université de sfax , 2008-2009 .

- حيث تطرق فيها الباحث إلى جزأين، الجزء الأول تضمن الإطار المفاهيمي لمراجعة الحسابات الضريبية وهو بدوره ينقسم إلى فصلين، الفصل الأول تناول فيه أهداف وحالة المدقق الجبائي ، أما بالنسبة للفصل الثاني فيخص استقلالية التدقيق الجبائي، أما بالنسبة للجزء الثاني فقد تناول فيه الباحث مراحل و تقنيات التدقيق الجبائي من خلال ماسبق نجد أن معظم الدراسات تمحورت حول مدى فعالية و كفاءة الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب و الغش الضريبيين.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

1 . أوجه التشابه والاختلاف

الجدول 01-02: أوجه التشابه والإختلاف

الدراسات السابقة	أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، دراسة	تشابهت الدراستين من حيث تناولهما للتدقيق الجبائي	تطرقنا إلى التحصيل الضريبي ، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

الفصل الأول: الإطار النظري للتحقيق الجبائي والتحصيل الضريبي

		حالة بمديرية الضرائب لولاية بسكرة
تناولنا التدقيق الجبائي، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى	تشابهت الدراسات في الرقابة الجبائية كمدخل	مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي
تطرقنا الى التدقيق الجبائي خلال الفترة (2020/2021) بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى	تشابهت الدراسات في التحصيل الضريبي تشابهت الدراسات في الرقابة الجبائية و التحصيل الجبائي	الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2014/2010) ،من جامعة العربي تبسي تبسة/الى جامعة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة الرقابة الجبائية و مساومتها في التحصيل الجبائي ، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية سكيكدة

2. القيمة المضافة:

تطرقنا في دراستنا الى علاقة التدقيق الجبائي و مامدى تأثيره على التحقيق الجبائي المعمق و دوره في التحصيل الضريبي ، ابرازا لما فعاليته في الحد من التهرب الضريبي و كشف الغش و الثغرات الموجودة في النظام الضريبي حيث أن من خلال دراستنا نسعى الى اكتشاف التلاعبات والغش والتهرب اذا كانت هناك تلاعبات ضريبية و هذه الرقابة الى أي مدى ساهمة في فعالية تحصيل الضريبي، قمنا بدراسة الحالة بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى، حيث كانت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2015/01/01 الى 2018/12/31

الفصل الثاني:

دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل

الوضعية الجرائمة ودوره في فعالية

التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية

عين الدفلى)

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق لدراسة حالة الخاصة بالرقابة الجبائية بعين المكان و المتمثلة في تحقيق المعمق، باعتبار هذا الأخير وسيلة من وسائل الرقابة الجبائية للتحصيل الضريبي، وتحليل بعض الاحصائيات المتحصل عليها من طرف المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وقد ارتأينا أن تكون هذه الدراسة تقنية نظرا لتطرقنا للاطار العام للرقابة الجبائية والخاص لعملية التحقيق المعمق في الجانب النظري، وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين و هي كالتالي:

المبحث الاول: تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

المبحث الثاني: دراسة حالة خاصة بالتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

المبحث الأول : تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

تعتبر ادارة الضرائب من هيئات العمومية التي لها طابع المرفق العام، تكتسب شخصية معنوية وذات مهام ووظائف سيادية متمثلة في العمل الجبائي، وهو تحديد الوعاء الضريبي وحساب الضريبة وتحصيلها والرقابة على التصريحات وفق القوانين الجبائية سارية المفعول وهي: قانون الضرائب المباشرة، قانون الضرائب الغير مباشرة، قانون الطابع، قانون التسجيل، قانون الرسم على حجم المعاملات، قانون الاجراءات الجبائية.

المطلب الأول : تعريف المديرية و تاريخ نشأتها

هي عبارة عن إدارة عمومية ذات طابع محلي غير ممرضة تابعة وصائيا و وظيفيا لوزارة المالية - المديرية العامة للضرائب- تضم عدة مديريات فرعية بالإضافة إلى مصالح خارجية.

أنشأت مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى سنة 1991 وذلك بموجب مرسوم تنفيذي رقم 60 المؤرخ في 1991/02/21 والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها وتضم خمس 05 مديريات فرعية وهي:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
- المديرية الفرعية للتحصيل؛
- المديرية الفرعية للمنازعات الجبائية؛
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية؛
- المديرية الفرعية للوسائل.

بالإضافة إلى هذه المديريات الفرعية نجد مصالح خارجية والمتمثلة في :

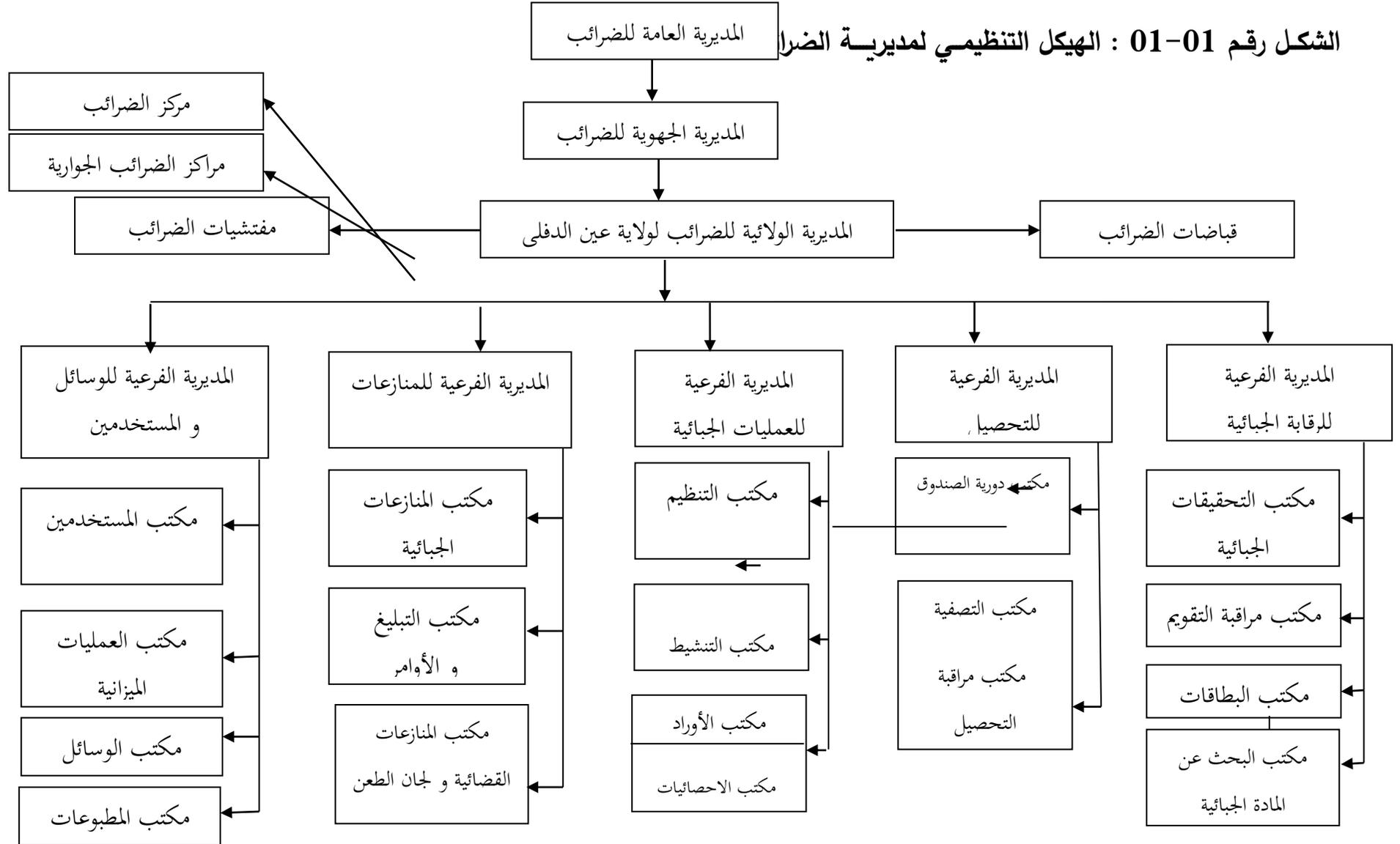
- 09 مفتشية اختصاص ضريبي؛
- مركز ضرائب واحد؛
- 03 مراكز ضرائب جواريه؛
- 10 قباضات ضرائب؛
- مفتشية الطابع والتسجيل وبطاقة الموارد.

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

وتضم المديرية 438 موظف الأغلبية من السلك التقني (مفتش قسم، مفتش مركزي، مفتش رئيسي، مفتش مراقب، عن معاينة، الأسلاك الإدارية)، أغلبهم ذو مستوى ثانوي فما فوق.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب

يعتبر الهيكل التنظيمي الطريقة التي يستمد منها المدراء لتنظيم الأفراد داخل المؤسسة، فيمكن تعريف هذا الهيكل بأية مجموعة من الأنشطة مجمعة في إدارات أو أقسام في المؤسسة يهدف إلى المساعدة في تحقيق التنسيق أو الترتيب الفعال لإنجاز الأنشطة وتجنب التضارب والصراعات و الإزدواج في تنفيذ هذه الأنشطة وإهمال أي وظيفة من الوظائف مهما كانت صلتها.



المطلب الثالث : مهام المديرية الولائية للضرائب و مديرياتها الفرعية

أ. مهام المديرية

تتلخص بشكل عام في ما يلي:

1. مراقبة ومحاربة التهرب الجبائي : و تتم على مستوى :

✓ المصالح المختصة بمراقبة المحاسبات؛

✓ مستوى آليات انتقال الملكية العقارية.

2. المنازعات : ومنها

✓ الشكايات ذات الطابع الجبائي؛

✓ الشكايات ذات الطابع الإداري ويتم على مستوى: لجنة الدائرة، اللجنة الولائية

للطعن؛

✓ المنازعات ذات الطابع التبعية ويتم فيه دراسة الملفات المقدمة أمام العدالة

وكتاتج عام يتم جرد المداخل الجبائية لمختلف النشاطات الإقليمية وبالمقابل هناك

الإجراءات الردعية وتتمثل في:

- قرار الغلق المؤقت؛

- الرهن العقاري؛

- جدول الدفع بالتقسيط؛

- المتابعة عن طريق التبني الشخصي (commandements)؛

- الإشعارات إلى غير الحائز (ATD).

ب. المديريات الفرعية لمديرية الضرائب

1) المديرية الفرعية للعمليات الجبائية : وينقسم إلى مكتبين:

1-1 مكتب التنشيط والتنظيم والعلاقات العمومية:

✓ توزيع المعلومات والمناشر والمذكرات الواردة من الإدارة المركزية

والمديرية الجهوية و المتعلقة بتطبيق التشريع والتنظيم الجبائيين؛

✓ تنسيق أشغال تجديد إجراءات تحديد أسس الضريبة بالنسبة للمكلفين

والخاضعين للضريبة التابعين للنظام الجزافي؛

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

- ✓ السهر على احترام آجال إصدار الضريبة من قبل مفتشيات الوعاء في مجال الضرائب والرسوم التي يقوم بمعالجتها مركز الإعلام الآلي؛
- ✓ متابعة ومراقبة تنفيذ وإنجاز برنامج عمل مفتشيات الوعاء، فيما يخص الرقابة المعمقة للملفات الجبائية وللإحصاء الدوري للمكلفين بالضريبة وعمليات الرقابة؛
- ✓ تنشيط أعمال هذه المفتشيات بالاتصال مع المصالح المعنية للمديرية الجهوية في إطار القيام بأعمال من أجل تحسين مناهج العمل أو المعاينة وإجراءات التدخل والمراقبة من أجل تنسيق المعاملات ونسب الأرباح والخسارة؛
- ✓ استقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه وإعطاء المكلفين بالضريبة المعلومات الخاصة بالتشريع والتنظيم الجبائيين.

2-1 مكتب الجداول والإحصائيات:

- ✓ استلام المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بالوعاء والتحصيل المقدمة من الهياكل الأخرى للمديرية الولائية.
- ✓ إعادة المعلومات الجبائية الضرورية وإبلاغ الجماعات المحلية والهيئات المعنية بها لتحضير ميزانياتها غير أنه بالنسبة للولايات التي تضم عدة مديريات للضرائب تكون عملية تبليغ المعلومات من اختصاص المديرية الجهوية على أساس المعلومات التي تقدمها هذه المديرية الولائية نفسها.

(2) المديرية الفرعية للتحصيل : وتنقسم إلى ثلاث (03) مكاتب

1-2 مكتب المراقبة والتحصيل:

- ✓ مكتب وضعية تحصيل الموارد الجبائية وشبه الجبائية والغرامات والعقوبات المالية والمحاصيل المتعلقة بالبلديات وبصفة عامة كل محصول تتكفل بتحصيله قانونا قباضة الضرائب وتسجيل النقائص أو التأخرات المحتملة وتحديد الإجراءات التي من شأنها تصحيح و امتصاص هذه النقائص؛
- ✓ متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة المهيمن وفحص وضعية المكلفين بالضريبة؛

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

- ✓ المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية واتخاذ الإجراءات القصرية ضدهم وكذا اتخاذ التدابير إلى التصفية السريعة للأقساط الضريبية غير المحصلة؛
- ✓ السهر على التصفية السريعة للتدابير الجبرية والعمولات الخارجة التي من تكلف بها قباضات الضرائب الموجودة في الولاية؛
- ✓ مراقبة حالة تصفية محاصيل الخزينة والسجل الخاص بترحيل المبالغ؛
- ✓ التقييم الدوري لوضعية التحصيل الذي قامت به كل قبضة بالنسبة إلى الضرائب والمحاصيل الواجب تحصيلها.

2- 2 مكتب متابعة عمليات المكتب

2-3 مكتب التصفية

(3) المديرية الفرعية للوسائل والمستخدمين:

وتنقسم إلى أربعة (04) مكاتب:

1-3 مكتب المستخدمين والتكوين:

- ✓ تسيير المستخدمين ومتابعة مساهم المهني؛
- ✓ الاستعمال العقلاني لمناصب العمل؛
- ✓ تنظيم لجان المستخدمين واستدعائها للاجتماعات؛
- ✓ القيام بإجراءات التمويلات بين الولايات؛
- ✓ المشاركة في الدراسات وتقديم الاقتراحات المتعلقة بضبط تعداد الموظفين والمشاركة في تنظيم الخدمات الاجتماعية للمستخدمين.

2-3 مكتب الوسائل:

- ✓ اقتناء الأثاث والمعدات واللوازم الخاصة بالمكاتب والموارد المتعلقة بالتنظيف والصيانة الضروريين لسير الحسن لمصالح المديرية الولائية للضرائب؛
- ✓ تحديد وإنجاز أعمال الصيانة والإصلاح والتهيئة اللازمة للمحافظة على المجال والتجهيزات الخاصة بالمديرية الولائية للضرائب؛
- ✓ المساهمة في عملية ضبط مقاييس المطبوعات؛
- ✓ تنظيم مخزن المطبوعات وتمويله وتسييره.

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

3-3 مكتب عمليات الميزانية :

- ✓ القيام بعمليات تنفيذ النفقات، التسيير للمديرية و تصفيتهما و الأمر بصرفها؛
- ✓ القيام في حدود اختصاصه بعمليات الالتزام بنفقات بواسطة تجهيز المديرية وتصفيتهما الميزانية وإعداد تقويم شامل حول استهلاك هذه الاعتمادات.

4-3 مكتب المطبوعات (الأرشفة و حفظ المعلومات) :

- ✓ المساهمة في عملية ضبط مقاييس المطبوعات ضمان تسييرها ومراقبتها بواسطة مخزن ولا شيء للمطبوعات؛
- ✓ تسيير مخزن المطبوعات وتمويله وتسييره بالتعاون مع المفتشيات والقباضات وتجمع الحاجيات من أجل متابعة الطلبات بالاتصال مع المدير الجهوي للضرائب؛
- ✓ ضمان توزيع وتحويل المطبوعات إلى غاية التكفل الكامل بها من طرف المفتشيات والقباضات المعنية.

4) المديرية الفرعية للمنازعات:

و تنقسم إلى ثلاث (03) مكاتب:

4-1 مكتب المنازعات الجبائية (الاحتجاجات):

- ✓ تلقي ودراسة البث في الطلبات الرامية إلى الإعفاء أو التخفيض، أسس وعاؤها بمفتشيات الضرائب أو عند التحقيق بحاسبة ومراقبة الأسعار والتقويمات في مجال التسيير؛

- ✓ تلقي ودراسة البث في الطلبات الرامية إلى استعادة الضرائب والرسوم والحقوق؛

المدفوعة نقدا سواء كان على أثر تصريح أو دفع مسبق أو اقتطاع من المصدر؛

- ✓ تلقي ودراسة البث في الطلبات الرامية إلى الإعفاء أو التخفيض في الزيادات والعقوبات وتعويض التأخير التي تطبقها قباضات الضرائب؛

- ✓ تلقي ودراسة البث في الطلبات الرامية إلى الاحتجاج على إجراءات المتابعة أو الإجراءات المتبعة أو المطالبة.

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

4-2 مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن:

✓ تلقي ودراسة طلب الاحتجاج على الزيادات التي مست الإشعارات أو التصريحات المصرح بها في مجال التسجيل وعرضها على لجنة المصالحة قصد البحث والحكم فيها.

✓ الدفاع على الإدارة الجبائية أمام الهيئات القضائية المختصة فيما يتعلق بالاحتجاجات الخاصة بالضرائب أو الإجراءات المتعلقة بالإدارة الجبائية.

✓ اقتراح كل التدابير أو الإجراءات من شأنه المساهمة في تحسين الإجراءات المتعلقة بالمنازعات، حيث توجد أربعة لجان في الطعن لقرارات المدير الولائي للضرائب حيث هذه اللجان تعتمد على فحص الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وكل حصة تتكون من الضرائب والرسوم وهي:

- TAB (الرسم على النشاط المهني)؛
- IRG (الضريبة على الدخل الإجمالي)؛
- IBS (الضريبة على أرباح الشركاء)؛
- VF (ادفع الجزافي)؛
- TVA (الرسم على القيمة المضافة).

4-3 مكتب التبليغ والأمر:

✓ ومن مهام هذا المكتب هو استقبال جميع الملفات والقرارات الصادرة عن المدير الولائي للضرائب أو المدير الجهوي للضرائب أو لجان الطعن، وتنفيذ هذه القرارات وصياغتها سواء كان الأمر بالرفض أو التخفيض، وإنجاز تبليغ قرارات للمعنيين والمفتشيات المختصة والإحصائيات المتعلقة بجوانب الطعن أو المساعدة ومن مهامها الأخرى :

✓ الأمر بالتخفيض والتصحيح بعدم قابلية التحصيل المقررة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

- ✓ تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات الصادرة عن المدير الولائي في مجال المنازعات و كذا القرارات الصادرة في مجال الطعون الولائية؛
- ✓ مراقبة و تأشير شهادات الإلغاء أو التخفيض التي تسلمها مفتشيات الضرائب؛
- ✓ إعداد و تبليغ جداول الإحصائيات الدورية المتعلقة بمعالجة قضايا المكاتب المعنية؛
- ✓ اقتراح كل التدابير التي من شأنها المساهمة في تحسين الإجراءات الخاصة بالمنازعات.

5) المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:

وتتقسم إلى (04) مكاتب:

1-5 مكتب البحث عن المادة الجبائية:

- ✓ يتم البحث عن المعلومات الجبائية الحقيقية الخاضع لها المكلف بالضريبة حيث يتم البحث عن المعلومات الجبائية بطريقتين:
- ✓ إرسال إلى المؤسسات و الهيئات العمومية طلب الوثائق الضرورية الواجبة البحث فيها؛
- ✓ و يشرف على عملية البحث عن المعلومات الجبائية الأعوان و المحققين.

2-5 مكتب البطاقات:

- ✓ جعل لكل مكلف بالضريبة بطاقة خاصة به يوجد فيها الرقم الجبائي ثم إرسال هذا الملف إلى المستشفيات المراقبة؛
- ✓ حفظ رزم العقود بجميع أنواعها الخاضعة إلى إجراءات التسجيل وتسليم مستخلصات منها ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجبائي المعمول به؛
- ✓ تقديم كل الاقتراحات الرامية إلى تحسين حفظ المعلومات واستغلالها ومراقبة استعمالها.

3-5 مكتب التحقيقات الجبائية :

- يقوم الأعوان المكلفين بالتحقيقات الجبائية بإرسال المؤسسات الطبيعية والمعنوية والعمومية في التحقيق أما بالتحقيق الداخلي يتم على مستوى المفتشيات والقباضات التابعة

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

لها وبالتحقيق الخارجي لدى المؤسسات الطبيعية والمعنوية حيث الإدارة الجبائية لها صلاحيات التحقيق في ما يلي :

- ✓ التحقيق المحاسبي؛
- ✓ التحقيق المعمق للحالة الجبائية للمؤسسة.

4-5 مكتب مراقبة التقويم:

- ✓ إحداث و تسيير بطاقة خاصة بالمؤسسات و الأشخاص الطبيعيين؛
- ✓ تسجيل مبالغ البيع والشراء المسجلة من طرف الموثق فيما يخص العقارات والممتلكات؛
- ✓ السهر على تحصيل الضرائب و الرسوم الناتجة عن عمليات التحقيق والإرسال المنتظم لتقارير التحقيق إلى الإدارة المركزية؛
- ✓ برمجة عمليات المراقبة للأسعار المصرح بها عند إبرام عقد البيع المتعلقة بالعقارات والحقوق العقارية والمحلات التجارية وعناصر المحلات التجارية والأسهم وحصص الشركة وكذا التقويمات التي تمس كل العقود الخاضعة لإجراءات التسجيل.

المطلب الرابع: دراسة حالة لمفتشية الضرائب

أولاً: التعريف بالمفتشية

هي عبارة عن هيكل إداري يتضمن وعاءاً ضريبياً سليماً ووسيلة للمراقبة والتدخل فتقوم بتحديد مختلف الخاضعين للضريبة و تراقب جميع التصريحات التي تصل إليها . كما تقوم المفتشية بالتدخل في عين المكان لمعاينة المخزونات وكذا المداخل اليومية و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة وعليه تعتبر المفتشية وسيلة ربط الدولة والخزينة العمومية بالمكلفين بالضريبة.

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

ثانيا : مهامها

و تتمثل فيما يلي :

- ✓ فتح الملفات الخاصة بالتجارة و الحرفيين لمتابعتها و تسييرها؛
- ✓ البحث عن المادة الخاضعة للضريبة؛
- ✓ المراقبة في عين المكان عن المكلفين بالضريبة عن طريق محاضر المعاينة؛
- ✓ تقييم القاعدة الضريبية سواء عن طريق نظام الدفع الجزافي U.F أو النظام الحقيقي VR؛
- ✓ تقييم قاعدة فائض القيمة بالنسبة للعقارات المتنازل عنها؛
- ✓ الرسم العقاري على الممتلكات المبنية و غير المبنية؛
- ✓ غلق إنهاء الملفات التي توقف أصحابها عن ممارسة المهنة أو الحرفة؛
- ✓ القيام بمعالجة الشكاوى الخاضعة بالمنازعات الضريبية.

ثالثا : التنظيم الداخلي لمفتشية الضرائب

تتكون المفتشية من أربعة مصالح نتطرق لكل واحدة على حدى :

- 1- مصلحة جباية المؤسسات و المهن الحرة : بها ثلاث مهام متداولة كما يلي
 - الأعمال الشهرية المتكررة : تتمثل أعمال تسيير الملفات الجبائية و استقبال التصريحات لاستقلالها و مراقبتها.
 - الأعمال المؤقتة:

- ✓ و تشمل استقبال التصريحات بالوجود و التصريحات بالتوقف عن النشاط؛
- ✓ القيام بتسوية الوضعيات الجبائية عند وصول معلومات عن قيام الشخص الخاضع للضريبة بشراء سلع أو تحصيل مبلغ مالي مقابل أداء عمل ما. ومن مهام الأعمال المؤقتة كذلك دراسة الشكاوى و الاجابة عليها و تحضير الاحصائيات.

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

- الأعمال المخططة :

وتشمل بالمراقبة المعمقة للملفات الجبائية وهذا وفقا لمعيار الأهمية حيث يستدعي المراد مراقبة ملفه الجبائي مرفقا بالوثائق اللازمة لذلك (الميزانية .جدول حسابات النتائج. دفتر الاستاذ فواتير الشراء).

(2)- مصلحة مداخل الأشخاص :

تختص هذه المصلحة بدراسة الملفات الجبائية للأشخاص الطبيعيين حيث يخضع هؤلاء لضريبة الدخل الإجمالي (IRG) كما تعمل على مراقبة معمقة للملفات الجبائية وللمصلحة برنامج عمل يتم وقف مخطط كما يلي :

✓ عملية تنظيم الملفات وتسييرها تعتبر سهلة كونها معالجة ظرفية من خلال استلام التصريحات السنوية وأعمال إصدار الجداول وترتيب الكشوف والتحقق من المنازعات؛

✓ عمال هذه المصلحة ملزمون بالمراقبة المعمقة للملفات ضمن الفترة المحددة لتجديد العقود الجغرافية.

مخطط العمل:

يكون مخطط العمل وفق الفترات السنوية كما يلي:

✓ من 01/01 إلى 02/15 تتم عملية مراقبة الأشخاص الطبيعيين؛

✓ من 02/16 إلى 04/15 تدعم المصلحة بأعوان مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة من أجل تجديد العقود الجزائية؛

✓ من 04/16 إلى 04/30 تسجيل تصريحات الضريبة على الدخل الإجمالي و استدعاء المتخلفين الذين لم يتقدموا بتصريحاتهم؛

✓ من 05/01 إلى 12/30 إعادة مراقبة الملفات لمداخل الأشخاص الطبيعيين.

(3)- مصلحة الجباية العقارية:

وتختص دراسة الملفات "الرسم العقاري" و "رسم التطهير" والوعاء الضريبية لحقوق التسجيل.

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

✓ تقوم بحساب الضريبة على فوائض القيمة الناتجة عن بيع عقار برنامج عمل هذه المصلحة مرتبط بأعمال أو سندات مخول بها قانونا لإنجازها، ومن بين هذه السندات ما هو دائم الاستغلال مثل الرسم على الدخل الإجمالي لفائض القيمة المباعة لعقار خارج إطار الاستغلال أو المهنة ومنها ما هو ظرفي مثل الرسم العقاري ورسم التطهير.

مخطط العمل :

يكلف عون أو فريق بمهام موزعة على السنة كما يلي :

✓ حساب الرسم العقاري و الرسم على التطهير من شهر جويلية إلى شهر سبتمبر من كل سنة؛

✓ الإحصاء العيني للعقارات و النشاطات من شهر أكتوبر إلى شهر ديسمبر من كل سنة؛

✓ مراقبة ملفات الموارد خلال السنة أشهر الأولى من كل سنة.

4- مصلحة التدخلات :

وهي أهم مصلحة في مفتشية الضرائب حيث تهل على التنسيق بين المصالح الأخرى بإمدادهم بالمعلومات اللازمة للخاضعين للضريبة والبحث عن كشف الحساب البنكي لهم في إطار تنفيذ البرنامج السنوي من قبل المديرية الفرعية للرقابة الجبائية تعمل المصلحة على البحث عن المادة الخاضعة للضريبة كما تقوم بالتدخل ميدانيا لجمع المعلومات عن الأشخاص الخاضعين للضريبة ومراقبة المخزونات والمقبوضات المحققة كما تقوم هذه المصلحة بتقييم رقم الأعمال لشخص ما كما تقوم بعملية الإحصاء التي تعيد بها تكوين وتشكيل المعلومات المتعلقة بالعقارات المبنية وغير المبنية والنشاطات الصناعية والحرفية، التجارية وغير التجارية كما أنها وهي في إطار الجرد والمعائنات تقوم بطلب من مصلحة جبائية المؤسسات والمهن الحرة بإنجاز التدخلات العينية للقيام بمايلي:

✓ المراقبة المعقمة للملفات حتى تكون كاملة كإعادة فحص بعض العناصر الموجودة في ميزانية المؤسسات والعقارات؛

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

✓ إعداد التقرير الجزافي خلال سنة معينة بواسطة المعاينات المنجزة في عين المكان.

برنامج العمل:

يتوزع على فترات السنة كما يلي :

- ✓ من شهرة جانفي إلى شهر أوت البحث عن المواد الخاضعة للضريبة في إطار تحقيق سنوي يحدد من طرف المدير الفرعي للمراقبة الجبائية كما يقوم بالجرد والمعاينة لحساب مصالح جبائية المؤسسات و المهن الحرة؛
- ✓ من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر: المعاينة الإحصائية الدورية للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية، النشاطات الصناعية والحرفية التجارية وغير التجارية والشروط التي ضمنها تمارس هذه النشاطات.

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

المبحث الثاني: دراسة حالة خاصة بالتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية

بعد التطرق الى جميع اجراءات التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في الجانب النظري، تم اسقاطها في هذا المبحث على أرض الواقع وقيام بدراسة حالة خاصة ببائع مواد البناء وأدوات الفلاحة

المطلب الاول: خطوات واجراءات عملية التحقيق المعمق

تم ادراج المكلف يمارس نشاط بيع مواد البناء والأدوات الفلاحية لتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية لسنة 2019، حيث اسندت المديرية الفرعية للرقابة الجبائية هذه المهمة لفرقة التحقيق (مكتب التحقيقات) المتكونة من أربعة أعضاء على رأسهم رئيس فرقة التحقيقات الجبائية ، كل مهمة يسند لها محققين اثنين على رأسهم رئيس الفرقة ، وتم دراسة الملف الجبائي للمكلف والتعرف على مجمل وضعيته الجبائية.

أولاً: ارسال الاشعار بالتحقيق

تم اختيار المكلف ضمن الأشخاص الخاضعين للتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية بسبب عدم وجود تناسق بين المداخيل المصرحة و المداخيل و النفقات و خاصة اقتناؤه لعقارات بمبلغ كبير لايتناسب مع المداخيل المصرحة في سنة 2015 بمبلغ 12000000دج، وبسبب وجود هذا الفرق الكبير بين الموارد المتاحة والاستعمالات تم اخضاع المكلف لعملية التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية، حيث تم ابلاغ المعني باخضاعه بعملية الرقابة الجبائية لمجمل الاعلان عن التحقيق المسجل تحت رقم 353/م/ض/م ف ر ج/م ت ج/ف ا/ 2019 المؤرخ في 2019/12/03، والذي أبلغناكم من خلاله بأنكم ستخضعون الى التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية لتحديد الضريبة على الدخل الاجمالي للفترة الممتدة من 2015/01/01 الى 2018/12/31، وبعد اجراء التدخل الأول 2019/06/12، ومن خلاله أبلغناكم بطبيعة التحقيق المقرر، ومن خلال الدراسة و الاطلاع على ملفكم الجبائي للدخل و باستغلال جميع المعلومات المتحصل عليها من مختلف الهيئات وكذا ردكم على المعلومات في الوثيقة وضعية الممتلكات سلسلة 7 مكرر ومن خلال جوابكم على طلب المعلومات المقدم اليكم، وكذا المعلومات المتوفرة لدى

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

المصلحة وجميع تصريحاتكم تقرر تبليغكم بوضعيتكم الجبائية للفترة من 2015/01/01 الى غاية 2018/12/31

ثانيا: دراسة و فحص وضعية المكلف

لا يمكن ان تتم الرقابة الجبائية الا من خلال اجراء قانوني صارم يتوفر بمقتضاه كل مكلف بالضريبة مقابل واجباته الجبائية على ضمانات تضمن له حقوقه

بتطبيق نص المواد: 131، 131، 98، مكرر من قانون الضرائب المباشر و الرسوم

المماثلة فان المكلف بالضريبة يخضع لرقابة جبائية خلال السنوات

المقفلة: 2015، 2016، 2017، 2018، الخاصة بالضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) .

المطلب الثاني: سير عملية التحقيق من خلال تبليغ الاولي للمكلف

أولا: الأسس المعتمدة لتحديد المداخل

1) التحقيق في المستندات و المحاسبة:

قامت فرقة البحث والتحقيق بفحص دقيق للتصريحات الجبائية من خلال استغلال الوثائق

المحاسبية التي يتضمنها الملف الجبائي للمكلف بالضريبة المتواجد على مستوى

المفتشية (معاينات، معلومات محصل عليها) وتحليل البيانات الواردة في التصريحات الجبائية

المكتتبة وتحصلت على النتائج التالية:

الجدول 01-02: نتائج تحليل التصريحات الجبائية المكتتبة

السنوات	2015	2016	2017	2018
الدخل المصرح به (10% نظام ضريبة الجزافية الوحيدة)	50000	60000	/	20000

المصدر: إعداد الطالبتين

الوثائق المطلوبة باجراء عملية التحقيق:

- التصريح بالامتلاكات؛
- عقد الملكية؛
- شهادة سلبية مستخرجة من المحافظة العقارية ؛
- نسخة من البطاقة الرمادية؛

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

- نسخة من جواز السفر؛
- كشف مفصل بنكي من بنك الفلاحة و التنمية الريفية العطاف، العبادية، خلال السنوات الأربعة: 2018/2017/2016/2015.

المعلومات المحصل عليها من طرف فرقة البحث:

- تحصلت فرقة البحث والتحقيق من معلومات من طرف المحافظة العقارية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- مصلحة البطاقات الرمادية على مستوى الولاية.

معلومات متنوعة:

- المصاريف من خلال محضر المعاينة بالرد الشفوي من طرف المكلف بالضريبة بتاريخ 2019/10/31 تمت رقم 020/م ب ت/2019 تلخصت في:
- مصاريف شهرية قدرت ب 120000 دج شهريا و 1440000 دج سنويا؛
- عقد ملكية لأرض صالحة للبناء بمساحة 297م² حسب العقد رقم 1605 بتاريخ 2015/04/06 قدرت قيمة ملكها ب 12000000 دج متواجدة بالبلدية؛
- ممنوحة من الملكيات و عمليات بيع على مستوى البلدية خارج المراقبة بحيث لا تظهر التفاصيل على مستوى شهادة السلبية في المحافظة العقارية؛
- مصاريف التنقل الى خارج (عمر) سنة 2016/2015 بقيمة: 200000 دج؛
- سنة 2018: عمره 4 أشخاص مرتين بقيمة 800000 دج؛
- سيارة طويوطا مملوكة من طرف المكلف بالضريبة سنة 2016 بقيمة 300000 دج و شاحنة هيونداي سنة 2018 بقيمة 3000000 دج .

اعادة التقييمات :

1-المداخل :

- حساب الخزينة
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية العطاف بنك الفلاحة و التنمية الريفية العبادية

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

- الحساب الأولي الجاري
- 2015/01/01=1603368 دج /
- 2016/01/01=2968505 دج /
- 2017/01/01=7056 دج 18830 دج
- 2018/01/01=4676 دج 687064 دج
- بيع عقار بقيمة 1500000
- 3 - المداخل المصرح بها و الضرائب:
- 2015 =50000 دج
- 2016 =60000 دج
- =2017 /
- 2018 =20000 دج
- حساب الخزينة:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية العبادية	بنك الفلاحة و التنمية الريفية العطف
2015/12/31 = /	2015/12/31 = 2968505 دج
2016/12/31 = 18830 دج	2016/12/31 = 7056 دج
2017/12/31 = 687064 دج	2017/12/31 = 4676 دج
2018/12/31 = 2374141 دج	2018/12/31 = 2317 دج

الجدول رقم 02-02: ميزان الخزينة

2018	2017	2016	2015	الحسابات
4676	7056	2968505	1603368	الرصيد حساب بنك البدر العطف 01/01
68706 4	18830	/	/	رصيد حساب بنك البدر العبادية 01/01
			1500000	المبيعات العقارية
20000	/	60000	50000	الدخل الإجمالي المحصل عليه

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في
فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

	/	/	/	الرصيد الموجب للحسابات السابقة
71174 0	25886	3028505	3153368	المجموع الأول (1)
				حساب المستخدمين
2317	4676	7056	2968505	رصيد حساب بنك البدر العطاف 12/31
23741 41	687064	18830	/	رصيد حساب بنك البدر العبادية 12/31
10000		12000	10000	الضريبة على الدخل الإجمالي المدفوعة
14400 00	1440000	1440000	1440000	مصاريف عائية سنوية
30000 00		3000000		شراء عقارات
/	/	/	12000000	الممتلكات العقارية
80000 0	/	200000	200000	مصاريف النقل
			420000	حقوق التسجيل
76264 58	2131740	4677886	17038505	المجموع الثاني (5)
- 69147 18	2105854-	1649381-	13885137-	المجموع 2-1

المصدر: إعداد الطالبتين

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

الفرق السلبي في النتائج يحد كمصاريف غير مبررة يجب أخذها من خلال حساب الضريبة على الدخل الاجمالي.

الحالة الجبائية تتجسد كمايلي:

الجدول رقم 02-03: الحالة الجبائية

سنوات	2015	2016	2017	2018
المداخيل المستحقة	13935137	1709381	2105854	6934718
المداخيل المصرح بها	50000	60000	/	20000
الفارق	13885137	1649381	2105854	6914718
الضريبة على دخل الاجمالي	2777027	329876	421170	1382943
العقوبات	694257	82469	105292	345736

المصدر: إعداد الطالبتين

ارسلت فرقة البحث و التدقيق اشعار بالتحقيق لاعادة التقويمات الخاصة بالضريبة على الدخل الاجمالي في رسالة موسى بها مع اشعار الاستلام، وللمكلف بالضريبة حق الرد فب أجل 40 يوم.

المطلب الثالث: رد المكلف بالضريبة

بعد استلام المكلف بالضريبة للاشعار بالتحقيق رقم 2019/353 بتاريخ 2019/12/03 كانت اجابته كالتالي:

1- خلال سنوات 2015/2016/2017/2018 قام بكراء محل بقيمة 800000 دج للعام؛

2- قيمة السيارة المملوكة لا تزيد عن 200000 دج ؛

3- قيمة الشاحنة هيونداي لا تتعدى 220000 دج؛

الفصل الثاني: دراسة حالة حول التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودوره في فعالية التحصيل الضريبي (مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى)

4- ثمن العمرة للأطفال 50% من ثمن الحقيقي.

المطلب الرابع: نتائج التحقيق النهائي بعد رد المكلف وجلست التحكيم

بعد رد المكلف بالضريبة قررت الادارة الجبائية ما يلي:

- كراء المحل التجاري والمقدر بـ800000 دج للعام غير مبرر بعقد كراء لدى الموثق؛
- قيمة الشاحنة والسيارة غير مبررة بفاتورة الشراء؛
- أخذنا بعين الاعتبار مصاريف العمرة للأطفال القصر.

وبالتالي اصبحت التقديرات كمايلي:

الجدول رقم 02-04: تقديرات الإدارة الجبائية

السنوات	2015	2016	2017	2018
المداهيل المستحقة	13935137	1709381	2105854	6934718
المداهيل المصرح بها	50000	60000	/	20000
الفارق	13885137	1649381	2105854	6914718
الضريبة على دخل الاجمالي	2777027	329876	421170	1382943
العقوبات	694257	82469	105292	345736

المصدر: إعداد الطالبتين

و لهذا يجب على المكلف بالضريبة دفع كل المستحقات مع الغرامة التي تقدرها الادارة الجبائية.

كاتب

1- خلاصة البحث:

حاولنا خلال تناولنا لموضوع دور التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية كأحد الوسائل الرقابية المهمة لمعالجة الإشكالية التي تدور حول دور التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، نظرا لنتامي ظاهرة التهرب الضريبي في ظل الاتجاه المتزايد نحو العولمة، و تحرير التجارة الخارجية و ثورة الاتصالات والمعلومات، حيث تنوعت إشكالاتها و تعددت الأساليب مقاربتها وتقديرها و تعددت كذلك آثارها، وإبراز جهود الدولة المبذولة من خلال إدارتها الضريبية في التصدي ومواجهة هذه الظاهرة.

وقد عملنا من خلال هذا البحث المتواضع إبراز نجاعة بعض الطرق و الأساليب الهامة للرقابة الجبائية والمتمثل في التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية، لكن التهرب الضريبي مازال يمارس من قبل المكلفين بالضريبة ويطورون أساليبه كلما تطورت أحداث والقوانين، وفي المقابل نجد الإدارة الجبائية تسعى بإمكانياتها وأعاونها ومنظومتها القانونية التي تعاني من نقائص كبيرة وراء ظاهرة التهرب، المستمد من عدم الثقة بين المكلف وإدارته الجبائية وعديد من الأسباب الأخرى التي تسهم في التوجه المكلفين للتملص من الضريبة

2- إختبار الفرضيات:

قدمنا في المقدمة العامة أربع فرضيات نحكم على صحتها من عدمها من خلال مايلي:
الفرضية الأولى: إن نجاح الرقابة الجبائية يرتكز على مدى كفاءة التنظيم التقني والتشريعي المتمثل في الإدارة الجبائية قد تحققت وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من خلال التنظيم القانوني والهيكل للرقابة الجبائية.

الفرضية الثانية: للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة وتحمي المكلفين بالضريبة ويؤدي عدم الالتزام بها الى فشل الرقابة في تحقيق أهدافها.
● يساعد التحقيق المعمق شكلا ومضمونا الى اكتشاف العديد من الإخفالات والمتعلقة بالفواتير الوهمية والتي تؤثر على التحصيل الضريبي.

الفرضية الثالثة: التحصيل الضريبي هو مجموعة من الإجراءات الإدارية و التقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف الى الخزينة العمومية وطرقه هي: التحصيل المباشر، تحصيل عن طريق الأقساط المقدمة، التحصيل عن طريق الاقتطاع من المصدر.

الفرضية الرابعة: تساهم ترسانة القوانين الجبائية في الجزائر في تحسين عملية تحصيل الضريبي، وقد تم التوصل الى صحة هذه الفرضية وذلك من خلال إحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب حول الملفات الخاضعة للرقابة على الوثائق وما تم تحصيله.

2- نتائج البحث:

أولاً: عدم الالتزام بالواجبات الجبائية

- **انعدام و الوعي الضريبي:** إن انعدام الوعي الضريبي يعود الى أسباب متعددة كالنظرة السلبية اتجاه الضريبة أو ثقل عبء الضريبة أو ضعف التشريعات الضريبية وحتما يؤدي انعدام الوعي الى التأثير السلبي على التحصيل الضريبي.
 - **عدم وجود ثقافة ضريبية:** في ظل غياب ثقافة جبائية واضحة سوف نجد مصالح الإدارة الجبائية كبيرة في التعامل مع مختلف المكلفين، وهذا سوف يؤثر سلبا على تقبل المجتمع لفكرة الضرائب.
 - **غياب عامل الثقة:** عدم وجود صدق في الإبلاغ لدى الخاضعين في التصريحات الجبائية وهذا يخلق مشاكل مستقبلية تعرقل عمل الادارة الجبائية.
 - **التهرب الضريبي:** إن ضعف فعالية نظام الجبائي الجزائري و الذي يعود الى عبء الضريبي على المكلف بالضريبة من خلال المعدلات الضريبية المتعددة ومراجعة نظام الاقتطاع من المصدر لما له من أهمية في مكافحة التهرب الضريبي.
 - **كثرة التصريحات:** إن كثرة التصريحات الجبائية تصعب عمل الإدارة الجبائية في تفعيل حقها في الرقابة الجبائية بجميع أشكالها.
- ثانياً: ضعف عمليات التحصيل**
- **التحصيل الودي:** وجود نسبة ضئيلة من الخاضعين بقومون بسداد الضريبة المستحقة عليهم في آجالها القانونية.
 - **التحصيل الاجباري:** وذلك باستعمال العقوبات والمتابعات القضائية لتحصيل الضريبة المفروضة على مختلف المكلفين، ونلاحظ أيضا ضعف المتابعة في التحصيل.
- ثالثاً: عدم وجود رقابة جبائية ملائمة**
- إن غياب نظام فعال للرقابة بمختلف أشكالها يفقد الادارة الجبائية سرعة اكتشاف المخالفات ورفض العقوبات المناسبة لضمان عملية التحصيل الضريبي.

رابعاً: ضعف الامكانيات المادية والبشرية

- بطئ تعميم التعامل بالاعلام الآلي الذي انعكس بدوره في البطئ المعلومة الجبائية.
- نقص التكوين على مستوى المواد البشرية و اقتصار تكوين أعوان الجباية على دورات التأهيل وتحسين المستوى المحلي بحيث تعتبر غير مجدية بسبب نقص الاسناد البيداغوجي.

خامساً: كثرة القوانين وتعديلاتها و الغائها و تجديدها

فنلاحظ من خلال تتبع مختلف القوانين المالية أن النظام الجزائري لم يتمكن من تحقيق الاستقرار، مما أدى الخاضعين وأعوان الجباية.

سادساً: وجود تفاوتات كثيرة في الإصلاحات الجديدة

فهي تعتمد على المركزية و مثال ذلك: مديرية كبريات الشركات و مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب.

3- الاقتراحات:

إن النتائج التي توصلنا إليها تدفعنا إلى تقديم جملة من الاقتراحات نراها ضرورية وفي نفس الوقت كفيلة بزيادة الرقابة الجبائية وتدعيم عملية التحصيل الضريبي:

- إعادة النظر في الإصلاح الضريبي باعتباره مازال بعيداً عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبة المنتهجة، والتي هدفها الأساسي يكمن في تحقيق احلال الجباية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- يجب أن لاتبقى الجهود التي تبذل في عملية مكافحة الغش والتهرب الضريبي في شكل حملات ظرفية ومؤقتة، ولكن يجب أن تكون تدخلات دائمة وبدون انقطاع وفي إطار منظم.
- ضرورة تحديد معايير واضحة وموضوعية لانتقاء الملفات التيسيمت اخضاعها للرقابة الجبائية.
- ربط المصالح الضريبية المركزية و المحلية بنظام الاعلام الآلي.
- التنسيق بين وزارة التجارة من اجل امكانية تجديد السجلات التجارية كل سنة للمكلفين بالضريبة بغية الحد من ظاهرة الغش و التهرب الضريبي.

4- آفاق البحث:

من خلال دراستنا لموضوع فعالية التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، وبدراسة ميدانية بمديرية الضرائب و بعد استخلاصنا للنتائج المذكورة أعلاه، ظهرت العديد من المواضيع التي يمكن أن تكون أساسا لبحوث لاحقة كحلقة مكملة لموضوع دراستنا ومن بين هذه المواضيع مايلي:

- دراسة سلوك المكلف اتجاه الادارة الجبائية و النظام الضريبي؛
 - امكانية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛
 - الرقابة الجبائية والتنسيق الضريبي في مكافحة ظاهرة التهرب و الغش الضريبي الدولي.
- وفي الأخير نأمل أننا قد أحطنا وألمنا إلى حد يعيد بكل جوانب الموضوع حتى تكون هذه الدراسة منطلقا لبحوث و دراسات اخرى في المستقبل

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولا: الكتب:

- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة السابعة، 2010
- بوزيد حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، الطبعة الثانية.
- محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، طبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005
- صالحى العيد، "الوجيز في شرح قانون الاجراءات الجبائية"، الطبعة الثالثة، دار هومه، الجزائر، 2008

ثانيا: رسائل الماجستير:

- سليمان عتيرة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012،
- طالبى محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري (1996_1999)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية علوم التسيير والاقتصاد، خروبة، 2002
- عفيف عبد الحميد، فعالية سياسة الضريبة في التحقيق التنمية المستدامة، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014 ،ص17-
- نوي نجاة، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 2003/1999، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل الشهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية و نقود، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2004

المواد القانونية:

- المادة ، 21 الفقرة 1، من قانون الإجراءات الجبائية، 2018

المراجع الأجنبية:

1. Magazine center des impôt direction des relation publiques et la communication procédures vérification fiscales Edition 2015 .
2. J .P. CASIMIR , LES SIGNES EXTÉRIEURX DE REVENUS, LIBRAIRIE DE L'UNNIVERSITÉ, PARIS, 1979, PAGE171
3. MAX. ARTUSO, Vérification FISCALE DE L'ENTREPRISE, Edition Foucher , paris ,2000
4. claude laurent, contrôle le fiscal, lavérification personnelle, éditions comptables malsherb es paris 1995
5. j .p casimir, le code annotée des procédures fiscales_controle fiscale, contentieux de l'mpot_5ème éditions. La villegrien éditions ris.1996
6. CLAUDE LAURENT , Vérification personnelle, opcit, page42 .
7. j .p casimir , les signes extérieure de revenus , opcit
8. Pierre bilane la fiscalité en France hachette supérieur s edition 1997

الطابق

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série O.n°20

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

إدارة المالية
مديرية العامة للضرائب

Référence N°: 2853/2019
Lettre avec
A.R.
N°



MR. [REDACTED] A
[REDACTED]

Le [REDACTED]

**Notification de Redressement suite à la Vérification
Approfondie de Situation Fiscale d'Ensemble**

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n°236 du 12/04/19, vous avez fait l'objet d'une vérification approfondie de situation fiscale d'ensemble concernant l'ensemble des revenus de vous avez disposé durant la période du 01.01.15 au 31.12.18.

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de l'impôt sur le revenu, et de vous réclamer un complément d'impôts pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de quarante (40) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Article 21-5 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droit, selon le cas, du directeur des impôts de wilaya ou du chef du service de recherches et vérifications, conformément aux dispositions de l'article 21-5 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter des présentes propositions ou pour y répondre (Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte (06) feuillets (s), y compris celui-ci. Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chief de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs



GENERALITES

De part votre activité de ventes de semences et ventes de matériels agricole, et en application des dispositions des articles 98/131 et 131 bis du code des impôts direct et taxes assimilées vous avez été informé du contrôle fiscal de vos revenus dans le cadre de la vérification approfondie de la situation fiscale d'ensemble au titre des exercices 2015, 2016, 2017 et 2018.

Il est à signaler que vous serez suivi uniquement au titre de l'impôt sur le revenu global IRG.

Ainsi après examen de votre dossier fiscal en matière de l'impôt sur le revenu global suivi par l'inspection des impôts d'EL ATTAF on a relevé ce qui suit ;

Les revenus déclarés ou imposés par le service durant les 04 exercices à vérifier se présente comme suit ;

EXERCICES	2015	2016	2017	2018
REVENU DECLARES (10% du CA) IFU	50.000	60.000	/	20.000

DOCUMENTS PRESENTES PAR LE CONTRIBUABLE :

- déclaration du patrimoine.
- Actes de vos propriétés et livret fonciers
- certificat négatif délivré par la conservation foncière d'EL ATTAF
- Copies des cartes grises
- Copies de votre passeport
- Relevés bancaire BADR EL ATTAF et EL ABADIA des 04 exercices 2015, 2016, 2017, et 2018



III/LES DOCUMENTS COLLECTES PAR LE SERVICE

- Renseignement recueillis auprès de la conservation foncière d'Ain-defla et BLIDA
- " " de la BADR EL ATTAF et EL ABADIA
- services des cartes grises de la wilaya

DIW AIN-DEFLA.....
 VERIFICATION N.07...VASFE/2019 MONSIEU.....
 MATERIEL AGRICOLE...../2019.....
 NOMBRE DE PAGES ...06.....

RENSEIGNEMENTS DIVERS

Les dépenses journalières ont été établis suite un procès verbal en date du 31 /10/2019 sous le numéro 020/BRV/2019 et que nous avons évalués vos dépenses mensuelles ainsi que votre entretien familial a 120.000 DA/mois soit 1.440.000 DA par ans

-acquisition d'un terrain à bâtir d'une superficie de 297m2 suivant acte N°1605volumes 13 du06/04/2015 pour un prix déclare de 12.000.000 DA sis à BLIDA

-Plusieurs acquisition et ventes réalisées au niveau de la commune d'EL ATTAF qui sont hors portes de la vérification les détails de ces derniers figures le certificat négatif de la conservation foncière

-les frais de sortie a l'étranger OMRA 2015, 2016 sont estimés pour une valeur de 200.000 DA

Pour l'année 2018 deux omra pour 04 personnes estimés à 800.000 DA.

-Acquisition mobilière TOYOTA année 2016 estime 3.000.000DA et camion hyundai année 2018 estime 3.000.000 DA

RECONTITUTIONS DES BASES

La reconstitution de vos revenus a été établis a partir de l'établissement de la balance de trésorerie qui a permis de déterminer et d'estimer le montant totale des dépenses par rapport aux ressources dont vous disposez.

A/RECETTES

1/COMPTE DE TRESORERIE

Compte bancaire BADR EL ATTAF

BADR EL ABADIA



SOLDE DEPARTSOLDES DEPART

-01/01/2015= 1.603.368 DA	01/01/2015= /
-01/01/2016=2.968.505 DA	01/01/2016= /
-01/01/2017=-7.056 DA	01/01/2017= 18.830 DA
-01/01/2018=4.676DA	01/01/2018= 687.064 DA

DIW AIN-DEFLA.....
VERIFICATION N.07...VASFE/2019
MATERIEL AGRICOLE
NOMBRE DE PAGES ...06.....

Vente immobiliere vol 126 n 18 du01/07/2015 pour une valeur de 1.500.000 DA.

2/REVENUS DECLARES OU IMPOSES

2015=50.000 DA

2016=60.000 DA

2017= / DA

2018=20.000 DA

B/ COMPTE DE TRESORERIE

COMPTE BADR EL ATTAFBADR EL ABADIA

SOLDE ARRIVE

SOLDE ARRIVE

-31/12/2015=2.968.505 DA

31/12/2015= /

-31/12/2016= 7.056DA

31/12/2016= 18.830DA

-31/12/2017=4.676DA

31/12/2017= 687.064 DA

--31/12/2018=2.317 DA

31/12/2018= 2.374.141 DA

C/LES DEPENSES

-Le paiement de l'impôt correspondant aux revenus déclarés ou imposés

-Les dépenses journalières ont été établis suite un procès verbale en date du31/10 /2019 sous le numéro 020/ BRV/2019 et que nous avons évalués vos dépenses mensuelles ainsi que votre entretien familial a 120.000 DA/mois soit 1.440.000 DA par ans

-acquisition d'un terrain à bâtir d'une superficie de 297m2 suivant acte N°1605 volumes 13 du 06/04/2015 pour un prix déclare de 12.000.000 DA sis à BLIDA



DIW AIN-DEFLA...
 VERIFICATION N.07...VASFE/2019 MONSIEUR
 NOMBRE DE PAGES ...06...

-Plusieurs acquisition et ventes réalisées au niveau de la commune d'EL ATTAF qui sont hors portes de la vérification les détails de ces derniers figures le certificat négatif de la conservation foncière

-Acquisition mobiliere TOYOTA annee 2016 estime 3.000.000DA et camion hyundai annee 2018 estime 3.000.000 DA

-les frais de sortie a l'étranger OMRA 2015, 2016 sont estimes pour une valeur de 200.000 DA

Pour l'année 2018 deux omra pour 04 personnes estimes à 800.000 DA



D/BALANCE DE TRESORERIE

Le tableau ci-après retrace votre balance de trésorerie

DISPONIBILITES DEGAGES	2015	2016	2017	2018
SOLDE COMPTE BADR EL ATTAF AU 01-01	1.603.368	2.968.505	7.056	4.676
SOLDE COMPTE BADR EL ABADIA AU 01-01	/	/	18.830	687.064
VENTES IMMOBILIERE	1.500.000			
REVENUS GLOBAL RETENU	50.000	60.000	/	20.000
SOLDE POSITIF EXERCICES ANTERIEUR	/	/	/	
TOTAL 1	3.153.368	3.028.505	25.886	711.740
DISPONIBILITES EMPLOYEEES				
SOLDE COMPTE BADR EL ATTAF AU 31-12	2.968.505	7.056	4.676	2.317
SOLDE COMPTE BADR EL ABADIA AU 31-12	/	18.830	687.064	2.374.141
IMPOTS IRG PAYES	10.000	12.000	NEANT	10.000
DEPENSES ET ENTRETIENS FAMILIAL	1.440.000	1.440.000	1.440.000	1.440.000
ACQUISITION MOBILERE		3.000.000		3.000.000
ACQUISITIONIMMOBILIERE	12.000.000	/	/	/
FRAIS DE VOYAGES	200.000	200.000	/	800.000
DROITS D'ENREGISTREMENT	420.000			
TOTAL 2	17.038.505	4.677.886	2.131.740	7.626.458
TOTAL 1-2	-13.885.137	-1.649.381	-2.105.854	-6.914.718



Les différences négative ont été considère comme des dépenses non justifies et a l'objet de reprise a l'imposition au titre de l'impôt sur le revenus global IRG

Votre situation en cette matière se présente comme suit ;

EXERCICES	2015	2016	2017	2018
REVENUS RECONNUS	13.935.137	1.709.381	2.105.854	6.934.718
REVENUS DECLARES	50.000	60.000	/	20.000
REHAUSSEMENTS	13.885.137	1.649.381	2.105.854	6.914.718
DROITS IRG	2.777.027	329.876	421.170	1.382.943
PENALITES	694.257	82.469	105.292	345.736

Enfin votre attention est attirée sur le fait que le résultats issus de la présente vérification seront assortis des pénalités prévus par la réglementation en vigueur.

Vous la possibilité de sollicite l'arbitrage de Monsieur le Directeur des impôts de la Wilaya.



Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 7

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

FICHE DE SITUATION DE PATRIMOINE

NOM & PRENOM/RAISON SOCIALE :

ACTIVITE :

ADRESSE :

Renseignements demandés	Réponses du contribuable vérifié
<p>I. Etes-vous propriétaire à votre nom, à celui de votre épouse ou de vos enfants mineurs? (1)</p> <p>En Algérie :</p> <p>1.1. De biens immobiliers : (Terrains, immeubles) Oui Non (2)</p> <p>Si oui, précisez :</p> <ul style="list-style-type: none"> La nature : L'origine : La situation : S'il s'agit d'une construction (terminée ou en cours) ? précisez : La date d'acquisition : Le prix : <p>1.2. De fonds de commerce : Oui Non (2)</p> <p>Si oui, indiquez :</p> <ul style="list-style-type: none"> La situation : Le prix d'acquisition : <p>1.3. De matériel de transport, de travaux publics et autres : Oui Non (2)</p> <p>Si Oui, précisez :</p> <ul style="list-style-type: none"> La nature de la marque : Le prix d'acquisition : <p>1.4. De véhicule de tourisme : Oui Non (2)</p> <p>Si oui, indiquez :</p> <ul style="list-style-type: none"> Le nombre ainsi que la marque : La puissance, l'année et la valeur d'acquisition de chaque véhicule : 	

<p>1.5. <u>D'autres biens</u> : (yatch, chevaux de courseetc.) Oui Non (2)</p> <p>Si oui, précisez :</p> <ul style="list-style-type: none"> La nature : Le prix d'acquisition : <p>II. <u>Etes-vous associé dans une société commerciale</u> :</p> <p>Oui Non (2)</p> <p>Si oui, indiquez :</p> <ul style="list-style-type: none"> La forme juridique : La raison sociale : L'adresse : <p><u>A l'étranger</u> :</p> <p>1. <u>De biens immobiliers</u> : (Terrains, immeubles) Oui Non (2)</p> <p>Si oui, précisez :</p> <ul style="list-style-type: none"> La nature : L'origine : La situation : S'il s'agit d'une construction (terminée ou en cours) ? précisez : La date d'acquisition : Le prix : <p>2. <u>De fonds de commerce</u> : Oui Non (2)</p> <p>Si oui, indiquez :</p> <ul style="list-style-type: none"> La situation : Le prix d'acquisition : <p>III. <u>Disposez-vous de comptes financiers</u> :</p> <p><u>En Algérie</u> : Oui Non (2)</p> <p>Si oui, indiquez :</p> <ul style="list-style-type: none"> L'institution financière : Le (es) agence (s) : Le (s) numéro (s) de compte (s) : <p><u>A l'étranger</u> : Oui Non (2)</p> <p>Si oui, indiquez :</p> <ul style="list-style-type: none"> L'institution financière : Le (s) agence (s) : Le (s) numéro (s) de compte (s) : 	
--	--

(1)Précisez pour chacune des rubriques le nom du propriétaire.

(2)A cocher.

NB : Toute omission ou insuffisance constatée par rapport à votre situation patrimoniale réelle sera considérée comme manœuvre frauduleuse passible des sanctions prévues à l'article 21 du Code des Procédures Fiscales

A **Certifié exact** LE
 Signature du contribuable

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire
Série O n° 4 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°

Lettre avec
A.R
N°

A

Le

Avis de contrôle ponctuel de comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le
à H, pour procéder à des opérations de contrôle portant sur
et concernant les années , ,
en vertu des dispositions de l'article 20 bis du Code de Procédures Fiscales.

Nous vous saurions gré de bien vouloir tenir à notre disposition les documents comptables et pièces justificatives inhérents aux droits, impôts, taxes et redevances concernés par la vérification dont la présentation est obligatoire conformément aux dispositions de l'article 20 bis-1 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et demander les précisions sur la conduite de cette vérification ponctuelle.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'impositions sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20 bis-1 du Code des Procédures Fiscales : Les agents de l'administration fiscale peuvent procéder à la vérification ponctuelle de comptabilité d'un ou plusieurs impôts, à tout ou partie de la période non prescrite, ou à un groupe d'opérations ou données comptables portant sur une période inférieure à un exercice fiscal.

Lors de cette vérification, il peut être exigé des contribuables vérifiés les documents comptables et les pièces justificatives à l'instar des factures, des contrats, des bons de commande ou de livraison, inhérentes aux droits, impôts, taxes et redevances concernés par la vérification. Cette vérification ne saurait, en aucun cas, donner lieu à un examen approfondi et critique de l'ensemble de la comptabilité du contribuable.

Article 20 bis-3 du Code des Procédures Fiscales : La vérification ponctuelle ne peut être entreprise sans que le contribuable ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser en plus des éléments portés sur l'avis de vérification de comptabilité cités précédemment, le caractère ponctuel de la vérification et doit renseigner sur la nature des opérations à vérifier.

Article 20 bis-4 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place des livres et documents ne peut s'étendre sur une durée supérieure à deux (02) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il y'a présomption de transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

Important !

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr

Tél n°

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur ,Tél n°

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire
Série O.n°5

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°

Lettre avec
A.R
N°

Λ

Le

Avis de Vérification Approfondie de la Situation Fiscale d'Ensemble

Nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que nous envisageons de procéder à la vérification approfondie de votre situation fiscale d'ensemble. Cette vérification concerne l'ensemble des revenus dont vous avez disposé durant la période du au

Au cours de ce contrôle, nous aurons à analyser la concordance entre les revenus que vous avez déclarés au cours de cette période et la situation patrimoniale, la situation de trésorerie et les éléments de train de vie des membres de votre foyer fiscal au sens de l'article 21-1 du Code des Procédures Fiscales.

A l'effet d'exercer ce contrôle, votre concours sera sollicité verbalement ou par écrit, sur des points précis retracés dans vos différentes déclarations.

Pour vous permettre de réunir tous les documents et justificatifs nécessaires, vous disposer d'un délai minimum de préparation de quinze (15) jours à compter de la réception ou de la remise du présent avis de vérification (Article 21-3 du Code des Procédures Fiscales).

Votre attention est appelée sur le fait que le contrôle qui sera effectué portera sur l'ensemble des comptes financiers de votre foyer fiscal, l'origine des fonds dont vous avez disposés, leur composition et les variations de votre patrimoine.

La durée du contrôle est fixée à une (01) année, toutefois cette durée n'est pas applicable dans les cas de manœuvre frauduleuses, de renseignements incomplets ou inexacts ou en cas de défaut de réponse aux demandes d'éclaircissements ou de justifications conformément à l'article 21-4 du Code des Procédures Fiscales.

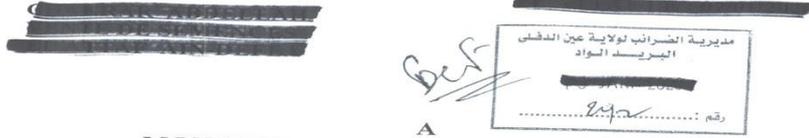
Vous avez la faculté de vous faire assister, au cours de ce contrôle, par un conseil de votre choix.

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

**Nom, prénom et grade
des vérificateurs**



A
MONSIEUR LE DIRECTEUR DES IMPOTS
DE LA WILLAYA AIN DEFLA

Objet: Verification de comptabilité.

MONSIEUR

Suite à la reception de la notification 353/2019 du
03/12/2019 ,j'ai l'honneur de venir respectueusement par la présente
Vous exposer ce qui suit :

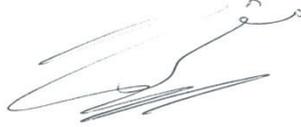
- 1) Au cours des années 2015,2016,2017 et 2018, j'ai
procedé à la location d'un local pour des montants de
800.000.00 par année.
- 2) La valeur d'acquisition du vehicule TOYOTA ne peut
exceder 2.000.000.00 .
- 3) La valeur d'acquisition du camion de marque hyudai
est de 2.200.000.
- 4) Le prix moyen d'une OMRA pour les mineurs est de
50% par rapport au prix réel.

Par consequant, et compte tenu de ce qui prècède, je vous prie monsieur de rèviser les bases retenues.

Veillez agrèer monsieur l'expression de mes Salutations distinguées et mon profond respect.

PJ : Copie notification

Copie roles individuels



Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série O n° 11

MINISTRE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

RAPPORT
DE VERIFICATION DE SITUATION FISCALE D'ENSEMBLE

CONCERNANT M.

N°

/ /

Nom et Prénom du vérificateur :

Grade :

Nom et Prénom du chef de brigade :

Imp. Officielle

Série O n° 11

I. **RENSEIGNEMENTS RELATIFS A LA PERSONNE VERIFIEE :**

- Nom/Prénom : Situation de famille :
- Date et lieu de naissance :
- Activité :
- Fils de : et de
- Numéro d'identification fiscale (NIF) :
- Adresse :

II. **SITUATION PATRIMONIALE :**

a) **De la personne vérifiée :**

- Résidence principale :
 - Nature (Individuelle, Appartement) :
 - Adresse :
 - Année et prix d'acquisition :
- Autres biens immobiliers : (à préciser)
 - Nature :
 - Adresse :
 - Année et prix d'acquisition :

b) **Des enfants rattachés au foyer fiscal :** (à préciser)

III. **SITUATION FISCALE :**

- Moralité fiscale du contribuable :
- Respect des obligations déclaratives pour la période soumise à la vérification :

- Dépôt des déclarations :
- Régulier :
 - Irrégulier :

Série O n° 11

IV. RECHERCHE EXTERIEURES :

- Enumérer toutes les recherches effectuées dans le cadre de la vérification :

V. CLOTURE DE LA VERIFICATION :

- Description détaillée de la procédure de redressement retenue :

- Enumérer tous les points de contestation soulevés par l'intéressé :

VI. PIECES A JOINDRE AU RAPPORT :

- Avis de vérification ;
- Notification initiale ;
- Réponse du contribuable ;
- Notification définitive ;
- Copie de la fiche de situation du patrimoine ;
- Copie de l'avertissement.

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série O n° 20

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTSوزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A

Le

Notification de Redressement suite à la Vérification
Approfondie de Situation Fiscale d'Ensemble

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° du vous avez fait l'objet d'une vérification approfondie de situation fiscale d'ensemble concernant l'ensemble des revenus dont vous avez disposé durant la période du au

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de l'impôt sur le revenu, et de vous réclamer un complément d'impôts pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de quarante (40) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Article 21-5 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droit, selon le cas, du directeur des impôts de wilaya ou du chef du service des recherches et vérifications, conformément aux dispositions de l'article 21-5 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte feuillet (s), y compris celui-ci.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série O n° 20 bis

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A

Le

Notification Complémentaire Rectificative *

de Redressement suite à la Vérification
Approfondie de Situation Fiscale d'Ensemble

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° du vous avez fait l'objet d'une vérification approfondie de situation fiscale d'ensemble concernant l'ensemble des revenus dont vous avez disposé durant la période du au , dont une notification initiale n° du vous a été transmise et/ou remise.

Compte tenu de nouveaux éléments, en vertu des dispositions de l'article 21-5 du Code des Procédures Fiscales, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments déjà notifiés, servant de base au calcul de l'impôt sur le revenu et de vous réclamer un complément d'impôts pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de quarante (40) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Article 21-5 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droit, selon le cas, du directeur des impôts de wilaya ou du chef du service des recherches et vérifications, conformément aux dispositions de l'article 21-5 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte feuillet (s), y compris celui-ci.
Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

(*) Cocher la case correspondante

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE AIN-DEFLA

SOUS DIRECTION DE CONTROL FISCAL

N° 20. /DIWAD/SDCF/BRV 2020

AIN-DEFLA LE : [REDACTED]

Monsieur SHEKRA [REDACTED]

[REDACTED] ES

[REDACTED]



OBJET : NOTIFICATION DEFINITIVE VASFE

REF /lettre du 07/01/2020

[Handwritten signature]



LES VERIFICATEURS

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Par lettre citée en référence vous contestez les bases IRG retenus a votre rencontre au cours de la vérification de la VASFE des exercices 2015;2016, 2017 et2018 suite a la notification N 353/BRV/2019 les points contestes se résument en:

-location d'un local pour les années 2015, 2016, 2017,2018 pour un montant de 800.000DA/Année

-la valeur d'acquisition de la TOYOTA n'excède pas 2.000.000 DA et celle du camion HUNDAY est de 2.200.000DA

-Le prix moyen de la omra pour les mineurs est de 50% de moins que les adultes

De l'étude des points soulèves il s'avère que ;

La location d'un bien est justifie par un contrat de location notarié qui n'est le cas ici

Les valeurs des biens mobiliers ne sont pas justifies par les factures d'achats.

On a retenu la omra que pour l'année 2018 pour les mineur ou vous êtes allé deux fois cette année avec vos deus enfants mineurs ou nous avons retenus les prix a moitié prix.

De ce fait la notification initiale est devenue définitive.

EN MATIERE D'IRG

Votre situation en cette matière se présente comme suit ;

EXERCICES	2015	2016	2017	2018
REVENUS RECONNUS	13.935.137	1.709.381	2.105.854	6.934.718
REVENUS DECLARES	50.000	60.000	/	20.000
REHAUSSEMENTS	13.885.137	1.649.381	2.105.854	6.914.718
DROITS IRG	2.777.027	329.876	421.170	1.382.943
PENALITES	694.257	82.469	105.292	345.736

Enfin votre attention est attirée sur le fait que le résultats issus de la présente vérification seront assortis des pénalités prévus par la réglementation en vigueur.



Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°

Lettre avec
A.R
N°

A

Le

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le à H, à l'effet de vérifier au titre des exercices l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés :

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

**Nom, prénom et grade
des vérificateurs**

(1) À cocher en cas de contrôle inopiné.

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales: Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis. L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :
- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il ya transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place. En outre, les durées de contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification prévues à l'article 19 ci-dessus.

Important !

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr

Tél n°

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur „Tél n°

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O.n° 31

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A

Le

OBJET/ Droit de communication

Dans le cadre de l'exercice du droit de communication prévu par les dispositions des articles 45 à 63 du code des procédures Fiscales , je vous prie de bien vouloir me communiquer les informations suivantes concernant : M

Veillez croire, Mr

en l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

**Nom, prénom et grade
des vérificateurs**

PJ : Extrait du code des procédures fiscales

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n°33

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A

Le

CONVOCATION POUR ARBITRAGE

Conformément aux dispositions des articles 20-6 et 21-5 du Code des Procédures Fiscales, et suite à votre réponse à la notification de redressement du parvenue à mes services le dans laquelle vous sollicitez l'arbitrage auprès de

Nous avons l'honneur de vous inviter dans nos bureaux sis au le à H minute(s) pour assister à la réunion d'arbitrage.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix (Art 20-4 du Code des Procédures fiscales).

Veillez, agréer, Mme, Mr l'expression de notre parfaite considération.

Nom/prénom et qualité du signataire

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 20 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A

Le

Notification de redressement définitive
Suite à la Vérification Approfondie de la Situation Fiscale d'Ensemble
(Réponse aux observations du contribuable)

Madame, Monsieur,

Nous avons pris connaissance des observations que vous avez formulées en date du et du , en réponse à la notification de redressement N° du et à la notification complémentaire / rectificative N° du

Après un examen de ma part, je vous informe que :

- Les éléments qui ont été notifiés initialement sont abandonnés en totalité ;
 Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus partiellement ;
 Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus en totalité.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès du Directeur des impôts de wilaya et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte Feuilles, y compris celle-ci.

Veillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom/ Prénom et Grade
des vérificateurs